مجلة كليّة

الدعوة الإسلامية

مجلّة إسلاميّة - ثقافيّة - جامعة - محكمة - تصدر سنويًا

العدد
السادس عشر
1999

1429 من ميلاد الرسول صلى الله عليه وسلم 1999 إفرنجي

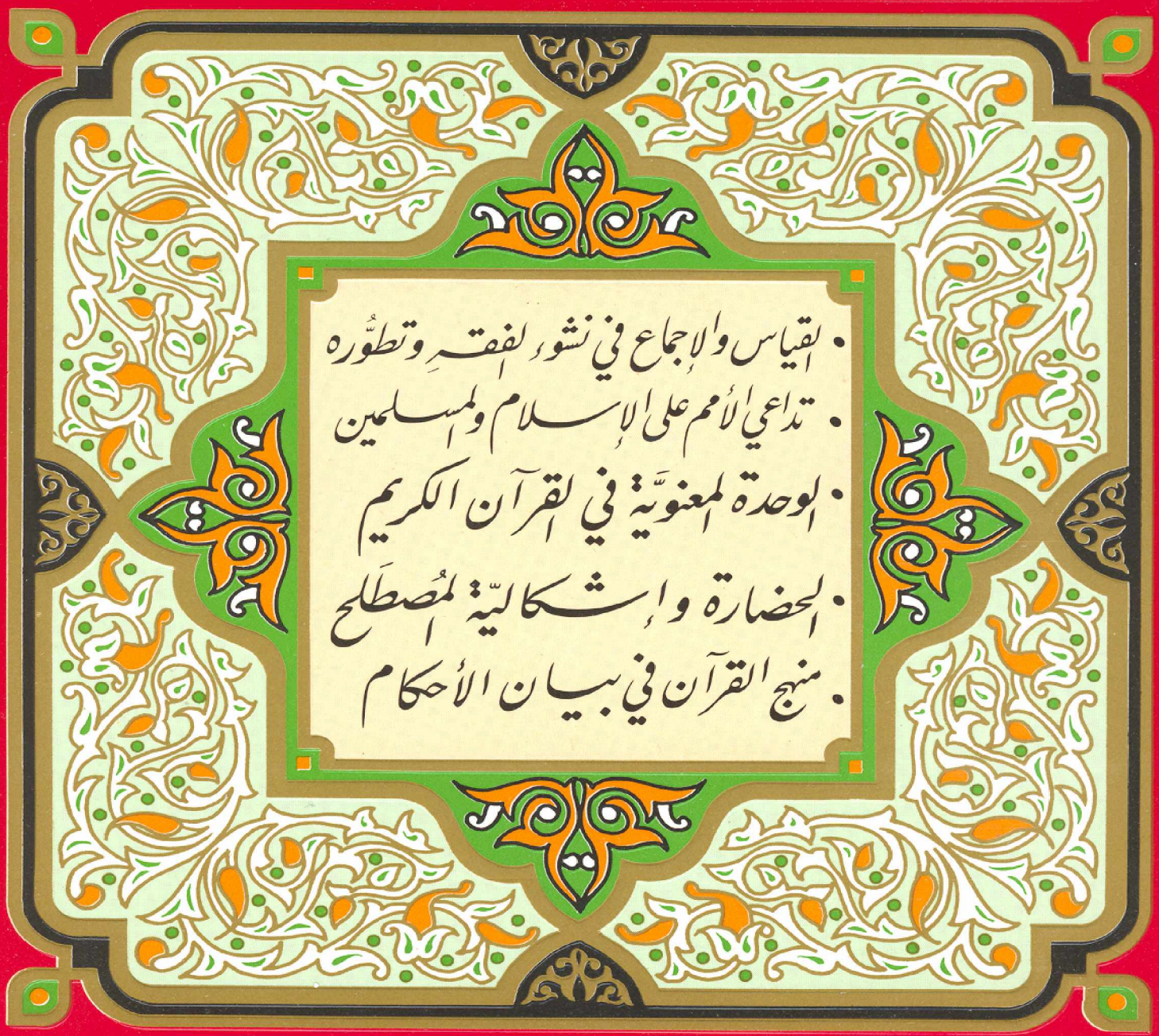

النَّواسخ
دِراسَة في مَعاني القُرآن لِلْفَرّاء

د. كاظم إبراهيم كاظم
جامعة الفاتح - كلية الآداب

لقد تناولنا «الجملة الاسمية» في بحث سابق، وقد نُشر في العدد الخامس عشر من هذه المجلة، ونتناول في هذا البحث القضايا التي تعرض لها الفراء في نواسخ الجملة الاسمية، ونشير إلى أن الفراء كان يصف بعضها بالنواقص في المعنى أو بما يحتاج إلى الاسمين: وهي «كان وأخواتها»، والمشبهات بـ «ليس» وأفعال المقاربة، و«إنَّ وأخواتها» و«لا» النافية للجنس، و«ظنَّ وأخواتها». وسيكون ذلك في شكل مباحث.

المبحث الأول
كانَ وأَخواتها

لم يتعرض الفراء إلى أخوات «كان» كلها، وإنما اقتصر على بعض القضايا

بما يقتضيه التوضيح، وكان أكثرها في «كان» لشيوع استعمالها في القرآن الكريم، كما ذكر قضايا في «ما زال وأخواتها»، وفي المشبهات بـ «ليس».

«كان» وأَخواتها نواقص:

لم يختلف الفراء عن غيره من النحاة في أن «كان وأَخواتها» وكذا «ظنَّ وأَخواتها» نواقص، وقد نص على هذا في قوله: (كما تنصب «كان وأَظنُّ؛ لأَنهنَّ نواقص في المعنى، وإِنْ ظننتَ أَنهنَّ تامات)[1]. ويريد بهذا أن المعنى لا يتم بالمرفوع بدليل أَنه أَشار في مكان آخر إِلى أَن مثل هذه الأفعال تحتاج إِلى اسمين، ولم يصرح بأَن هذين الاسمين أَصلهما مبتدأٌ وخبرٌ[2]. وقول الفراء بأَنها تطلب الاسمين مجازاً؛ لأَنها قد تطلب الاسم والفعل إِذا كان الأَخير خبراً.

واللافت للنظر في النص المتقدم أَن الفراء قد صرح بأَن «كان وأَخواتها» وكذا القول في «ظنَّ وأَخواتها» مما تنصب، ونشير إِلى أَنه نص في مكان آخر على أَن لـ «كان» مرفوعاً ومنصوباً، جاء ذلك في جواز الرفع والنصب لقوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا﴾ [البقرة: 282]، قال: (ترفع وتنصب. فإِنْ شئتَ جعلتَ «تُدِيرُونَهَا» في موضع نصب، فيكون لـ «كانَ» مرفوع ومنصوب...)[3].

إِن كل ما تقدم لا يفيد أَن المرفوع هو اسم لـ «كان»، والمنصوب هو خبرها على الرغم من أَنه قد نص على أَن «كان» مما تفتقر إِلى شيئين، غير أَنه قد نص في موضع آخر على أَن المنصوب هو للاسم المرفوع، نذكر منه ما جاء به في قوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [الزخرف: 17]، قال: (الفعل للوجه فلذلك نصبت الفعل...)[4].

---

(1) الفراء 1/ 281.

(2) انظر الفراء 3/ 56، وانظر أيضاً 1/ 45.

(3) الفراء 1/ 185، وانظر ما بعدها.

(4) الفراء 3/ 28، وانظر 2/ 106.

عامل النصب في خبر «كان»:

قد يكون الفراء مضطرباً في الناصب للخبر، لأنه قد نص على أن الناصب هو «كان»، وهذا ما يستفاد من النص المتقدم (.. كما تنصب «كان وأظنُّ»، لأنهن نواقص في المعنى..) فالفراء قد صرح بأن النصب بـ «كان» وبـ «أظنُّ»، كما نص على النصب بها في موضع آخر حين تحدث في دخول الباء على الخبر المرفوع والمنصوب حيث قال: (... فأدخل الباء في فعل لو أُلقيت منه نصب بالفعل لا بالباء، يقاس على هذا، وما أشبهه)[5].

وقوله هذا لم يطّرد في «كان»، فقد ذكر في مكان آخر أن النصب حاصل بالضمير المستتر، وقد صرح بذلك في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: 67]، فقد ذكر جواز أن يُنصب «قواماً» بالضمير المستتر في «كان» وتقديره: كان الإنفاق قواماً بين ذلك، كما أجاز أن يكون التقدير: كان الوسط بين ذلك قواماً[6]، ويفسر هذا بأن إضمار الاسم يوجب نصب الخبر، وإذا لم يضمر يرفع الاسم المذكور بدليل أنه ذكر في مكان آخر أن من عادة العرب أن يكون لـ «كان» اسم مرفوع واسم منصوب، وأنه جاز أن تكتفي بالاسم المرفوع بعدها، وإذا ما نُصب المذكور أُضمر اسم مرفوع[7]، كل هذا يشير إلى أن النصب بـ «كان» أو «كان» واسمها. وهذا يتوقف على المعنى، وذلك إذا وُجِد الاسمان، وجاز الرفع والنصب في الاسم الواحد. فإنْ نُصبَ فـ «كان» ناقصة، وإنْ رُفع فـ«كان» تامة».

رفع خبر «كان وأخواتها» إذا كان اسمها وخبرها نكرتين:

إن الفراء الذي نص على أن «كان وأخواتها» تفتقر إلى مرفوع ومنصوب، قد ذهب إلى رفع الخبر إذا كان اسمها وخبرها نكرتين، وقد تقدم اسمها على خبرها، وقد نص الفراء على هذا في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾

---

(5) الفراء 3/ 56، وانظر النصب بـ «كان» 1/ 457، وسيأتي بيان هذا.

(6) انظر الفراء 2/ 272.

(7) انظر الفراء 1/ 361، وانظر 2/ 368، 2/ 375، وانظر هذا في الكتاب 1/ 46 ـ 47، ومعاني الأخفش 133، وإعراب القرآن للنحاس 1/ 294 ـ 295، والقضايا النحوية 173 ـ 174.

[الإخلاص: 4]، قال: (وإذا كان فعل النكرة بعدها أتبعها في «كان وأخواتها»، فتقول: لم يكن لعبد اللَّهِ أحدٌ نظيرٌ، فإذا قدمت النظير نصبوه، ولم يختلفوا فيه، فقالوا: لم يكن لعبد اللَّهِ نظيراً أحدٌ، وذلك أنه إذا كان بعدها فقد تبع الاسم في رفعه، فإذا تقدم فلم يكن قبله شيء يتبعه رجع إلى فعل «كان»، فنصب)[8].

ويمكن القول: إن النصب واقع إذا كان اسمها معرفة، سواء أكان النصب بها أم باسمها، وتفسير ذلك يعود إلى عامل الرفع في المبتدأ والخبر، وهذا يرجعنا إلى نتيجة توصلنا إليها في بحث الجملة الاسمية وفي غيرها من البحوث أن الفراء ينظر إلى أن العلاقة الموجودة بين المبتدأ والخبر أو بين غيرهما من التراكيب هي التي تمثل العامل في تلك الأساليب، وكذا الحال في «كان وأخواتها»، فإنه قد يُرفع الخبر في «كان»، لأن المبتدأ ـ كما ننظر إليه ـ يفتقر إلى الخبر كي يخصصه، وقد يَنصبه في غير هذا، وإذا لم يكن هناك ما يفتقر إليه اسمها، فالفراء يرى أن «كان» تامة.

معاني «كان»:

أولاً: أنها بمعنى المضي، وذلك أنها تدخل على معنى قد انقطع، وهذا ما سيتضح في النص الآتي:

ثانياً: أنها تفيد معنى الاستمرارية، فقد ذكر الفراء أن حق «كان» أن تدخل على كل فعل قد كان، ثم انقطع، وأجاز أن تفيد المعنى غير المنقطع الذي اصطَلَح عليه بالخبر الدائم، حيث قال: (وربما أدخلت العرب «كان» على الخبر الدائم الذي لا ينقطع. ومنه قول الله في غير موضع ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: 54] ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: 96]، فهذا دائم، والمعنى البيِّن أن تُدخل «كان» على كل خبر قد كان ثُم انقطع؛ كما تقول للرجل: قد كنتَ موسراً، فمعنى هذا: فأنتَ الآنَ مُعْدِم)[9].

---

(8) الفراء 3/ 299، ونشير إلى أن سيبويه ذهب في نحو: ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منكَ، وأمثاله أنَّ الجار والمجرور «فيها» متعلق بمضمر تقديره: مستقراً، انظر الكتاب 1/ 55.

(9) الفراء 2/ 403.

ثالثاً: كان وأَخواتها تامة، لقد نص الفراء على مجيء «كان» و«ليس» وأَخواتها بأَن لا يكون لها خبر بمعنى أَنها تامة، وأَشار إلى ذلك من خلال تجويزه الرفع لـ «مثقال» في قوله تعالى: ﴿يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ . . .﴾ [لقمان: 16]، قال: (يجوز نصب المثقال ورفعه، فمَن رفع رفعه بـ «تَكُنْ»، واحتملت النكرة ألاَّ يكون لها فعل في «كان وليس وأَخواتها». . .)[10].

فكلام الفراء المتقدم يفيد أَنه قد أجاز أن يكون المرفوع بـ «كان» التامة وأخواتها نكرةً، ونشير إلى أنه علل جواز ذلك في النكرة؛ لأنها أصلاً صفة لموصوف محذوف، وهي وموصوفها بمنزلة المبتدأ والخبر، فيحذف الموصوف، وتقع الصفة محله، ومنع مثل هذا في المعرفة الموصوفة، قال: (وذلك أنه جائز في النكرات أن تكون أفعالها تابعة لأسمائها؛ لأنك تقول: إن كان أحد صالح ففلان، ثم تُلقي «أحداً»، فتقول: إن كان صالح ففلان، وهو غير موقت، فصلح نعته مكان اسمه؛ إذ كانا جميعاً غير معلومين، ولم يصلح ذلك في المعرفة؛ لأن المعرفة موقتة معلومة، وفعلها غير موافق للفظها ولا لمعناها.

فإن قلت: فهل يجوز أن تقول: كان أخوك القائل، فترفع؛ لأن الفعل معرفة والاسم معرفة، فترفعا للاتفاق إذا كانا معرفة كما ارتفعا للاتفاق في النكرة؟ قلت: لا يجوز ذلك من قِبَلِ أن نعت المعرفة دليل عليها إذا حصلت، ونعت النكرة متصل بها كصلة «الذي». . .)[11].

ويظهر من النص أن الفراء قد منع رفع المعرفة الموصوفة بـ «كان» التامة، ونشير إلى أنه أجازه في المعرفة المؤكدة توكيداً لفظياً، ونص عليه في قول الشاعر:

أفاطِمَ إني هالك فتبيَّني ولا تجزعي كلُّ النساء يئيم

---

(10) الفراء 2/ 328، ونشير إلى أنه ذكر النصب على إضمار اسم.

(11) الفراء 1/ 185.

ولا أُنبِّئْ بِأَنَّ وجهكِ شانه خُمُوشٌ وإنْ كان الحميمُ الحميم[12]

كما أجازه من غير توكيد، قال: (ولو لم يكن في الكلام الحميم لرفع الأول. ومثله في الكلام: ما كنا بشيء حين كنت، تريد حين صرت وجئت، فتكتفي «كان» بالاسم)[13].

وجعل من النكرة قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[14] [البقرة: 280].

ونشير إلى أنه أجاز في الاسم المستثنى بـ «يكون» الرفع والنصب، شأنها شأن «إلا» في الاستثناء، وليس من باب افتقارها إلى الخبر، قال: (وكذلك «يكون» في كل الاستثناء لا تحتاج إلى فعل، ألا ترى أنك تقول: ذهب الناس إلا أن يكون أخاك، وأخوك. وإنما استغنت «كان ويكون» عن الفعل كما استغنى ما بعد «إلا» عن فعل يكون للاسم. فلما قيل: قام الناس إلا زيداً وإلا زيد، فنصب بلا فعل، ورفع بلا فعل، صلحت «كان» تامة)[15]. وفسر النصب بعدها في الاستثناء بأنه من عادة العرب أن يكون لـ «كان» مرفوع ومنصوب، فأضمروا لـ «كان» اسماً، والمنصوب خبر لذلك الاسم المضمر[16]. وبذا لم يكن نصبه على الاستثناء. وإن شبه الرفع والنصب بعدها بالرفع والنصب بعد إلاّ».

وأجاز أن تكون «كان» تامة في الحصر، وضم إليها «ليس». وأجاز في المرفوع أن يكون معرفة أو نكرة، ذكره في قوله تعالى: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ [يس: 29]، قال: (نصبتها القراء إلا أبا جعفر، فإنه رفعها، على ألا يضمر في «كانت» اسماً. والنصب إذا أَضمرت فيها؛ كما تقول: اذهب فليس إلا الله الواحدُ القهارُ، والواحدَ القهارَ، على هذا التفسير، وسمعت بعض العرب يقول

---

(12) انظر الفراء 1/ 185.

(13) الفراء 1/ 186، وانظر ما جاء من مصادر في هامش (7).

(14) انظر الفراء 1/ 186، ونشير إلى أنه ذكر النصب على إضمار اسم.

(15) الفراء 1/ 361، وانظر مجيء «لا يكون» أداة استثناء كتابنا الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي 99 ـ 100.

(16) انظر الفراء 1/ 361.

لرجل يصفه بالخبّ: لو لم يكن إلا ظله لخاب ظله. والرفع والنصب جائزان)[17].

ونقول: إن صح هذا في «كان»، فإنه لا يصلح في «ليس»، لأنها لا تشكل ركناً في الجملة إلا إذا خرجت عن معناها في الرفع كأن يفيد الكلام معنى: لا يوجد إلا الله، أو ما يفيد هذا المعنى.

ومن قضايا «كان» التامة أن الفراء أجاز أن توصل بالضمير المتصل المختص بالرفع، وقد تقدم هذا في قوله: (.. ومثله في الكلام: ما كنّا بشيء حين كنت، وتريد حين صرت وجئت، فتكتفي «كان» بالاسم)[18].

يستفاد مما تقدم أن الفراء قد أجاز في «كان» التامة أن يكون المرفوع نكرة ومعرفة غير موصوفة، وأجازه في المؤكد. وهو جائز في أخواتها كما تضمنته النصوص المتقدمة. وأجاز النصب على أن يضمر اسم مرفوع. وبذا أجاز أن تكون «كان» تامة إذا رفع الاسم، وناقصة إذا نصب[19]. وهذا يعني ألا فرق بينهما عنده.

رابعاً: «كان» زائدة في المعنى، تعرض الفراء إلى مجيء «كان» زائدة في المعنى في بعض الآيات، من ذلك ما جاء به في قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ..﴾ [آل عمران: 110]، حيث قال: (ومعناه: أنتم خير أمة؛ كقوله: ﴿وَاذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾ [الأعراف: 86] و﴿إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنفال: 26]، فإضمار «كان» في مثل هذا وإظهارها سواء)[20]. ويظهر أن الفراء قد استدل على زيادة «كان» بآية أخرى، وقد نص على إبطال معناها في موضع آخر في قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا ...﴾ [هود: 15]، قال: (ثم قال: «نوفّ»؛ لأن المعنى فيها بعد «كان».

---

(17) الفراء 2/ 375، والخب الخبث، وخابّ خدع ومكر.

(18) الفراء 1/ 186.

(19) انظر الفراء في «كان» تامة وناقصة 1/ 185 ـ 187، 1/ 269 1/ 361، 1/ 369، 2/ 375.

(20) الفراء 2/ 229.

و«كان» قد يبطل في المعنى: لأن القائل يقول: إن كنت تعطيني سألتك، فيكون كقولك: إن أعطيتني سألتُكَ)[21].

واللافت للنظر أن الفراء قد ذهب إلى زيادة «كان» في المعنى، وليس في اللفظ؛ لأنه ـ كما تقدم في الآية المتقدمة أن «كان» عاملة في اللفظ ـ، وقد فسر زيادتها في المعنى بآية أخرى.

قضايا في «كان وأخواتها»:

أولاً: جواز أن يتقدم خبرها على اسمها وهو معرفة، سواءٌ أكان اسمها معرفة أم نكرة غير أنه رجح رفع الاسم الذي يفيد الوصف في الأول، سواء أتقدم أم تأخر كقولهم: كان سيِّدُهم أباك، فقد أجاز أن يقال: كان سيِّدَهم أبوك، والوجه عنده رفع «أبوك»؛ لأنه اسم ثابت، و«سيِّدُهم» صفة غير ثابتة، ومن الثاني ـ وهو تقدم الخبر المعرفة على الاسم النكرة ـ قول حسان بن ثابت:

كـأنّ خـبـيـئـةً مِـنْ بـيـتَ راسٍ يـكـونُ مـزاجَـهـا عـسـلٌ ومـاءُ

قال فيه: (وهو أبين في المعنى: أن تجعل الفعل في «المزاج»، وإنْ كان معرفة، وكلٌّ صوابٌ)[22]. ونذكر أنه أراد بالفعل الخبر.

وإذا كان هناك مصدر مؤوَّل من «أنْ» والفعل، فإنه رجح أن يكون المصدر المؤول هو اسمها، ولم يمنع رفع الخبر على الاسمية، وقد نص على ذلك في قوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ [يونس: 2][23].

وذهب إلى هذا في «ليس» في قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَ . .﴾ [البقرة: 177][24].

ثانياً: تعليق الفعل «كان»، هناك نص يفيد أن الفراء أجاز أن يعلق الفعل

---

(21) الفراء 2/ 5 ـ 6، وانظر «كان» زائدة شرح المفصل 7/ 97، شرح الكافية 4/ 193.

(22) الفراء 3/ 215، وانظر الكتاب 1/ 49 ـ 50، المقتضب 4/ 91 ـ 93.

(23) انظر الفراء 1/ 457، وانظر المقتضب 4/ 89، إعراب القرآن للنحاس، 2/ 49، كشف المشكلات 1/ 530.

(24) انظر الفراء 1/ 103.

عن العمل، وذلك إذا صلح ما بعدها أن يكون جملة، تقدم فيها الخبر على الاسم، قال: (وقد يجوز أن تحول باللام ومثلها بين الرافع وما رفع، والناصب وما نصب، فتقول: رأيت لأخيك مالاً، ولأبيك إبلاً. وترفع باللام إذا لم تُعمل الفعل. وفي الرفع: قد كان لأخيك مالٌ ولأبيك إبلٌ)[25].

فالفراء علق الفعلين «رأى وكان» عن العمل، وقد عرف هذا في أفعال القلوب، ولم يعرف في «كان»، وما اشتهر عنها أنها تأتي زائدة. والفراء لم يصرح بشيء في «كان» فيما تقدم، وإنما اكتفى من القول بأنها لم تعمل الرفع، وبهذا يكون قد ربط بين الجار والمجرور وبين الاسم المرفوع، ولم ينف معنى «كان» في هذا كله، وهذا يعني أن الخبر إذا كان من الجار والمجرور، فليس لـ «كان» سوى ما تفيده من معنى. وهذا كله يشير إلى أن الفراء كان ينظر إلى الإعراب بأنه علاقة الكلمات بعضها ببعض في الجملة من حيث المعنى.

ويستفاد من هذا كله أن الفراء كان يشير إلى أن «كان» الناقصة تفتقر إلى اسم وخبر، ويتم المعنى بهما، وليس بضروري أن يكون ذلك الاسم المرفوع اسماً لها، والمنصوب خبراً لها. ولذا سنجد أنه يجيز أن يُكتفى عن هذين الاسمين باسم الإشارة في «كان وأخواتها» وفي «ظن وأخواتها»، وهذا ما سيأتي بيانه.

ثالثاً: جواز أن يكتفى باسم الإشارة بما تفتقر إليه «كان وأخواتها»، فقد أشار الفراء في مكان آخر إلى جواز أن يُكتفى عن المرفوع والمنصوب باسم الإشارة الدال على الواحد من دون تثنية، حيث قال: (... والفعلان قد يجمعان بـ «ذلك وذاك»؛ ألا ترى أنك تقول: أَظُنُّ زيداً أخاك، وكان زيدٌ أخاك، فلا بد لـ «كان» من شيئين ولا بد لـ «أَظُنُّ من شيئين»، ثم يجوز أن تقول: قد كان ذاك، وأظن ذلك، وإنما المعنى في الاسمين اللذين ضمهما «ذلك»...)[26].

---

(25) الفراء 1/ 196.

(26) الفراء 1/ 45.

ويمكن تفسير هذا أنه إذا تقدم ما يفيد ذكر الاسمين، جاز أن تكون «كان» تامة، و«ظَنَّ» في حكم التامة؛ لأنها اكتفت بمنصوب واحد، أو تكون «كان» ـ وكذا «ظن» ـ على معناهما ناقصتين قد تضمن اسم الإشارة ما يفتقران إليه، ولسنا عندها نكون مضطرين إلى تحديد اسم «كان» وخبرها، وإلى تحديد مفعولي «ظن»؛ لأن اسم الإشارة يتضمن معنى الجملة المشار إليها.

ويظهر أنه ليس عند الفراء «كان» تامة أو ناقصة، فقد جاز أن تكتفي بالاسم المرفوع، وهذا كله يفيد أن المعنى فوق القاعدة، وقد اتضح هذا أكثر في الكلام عن «كان» التامة.

رابعاً: إضمار «كان»، أجاز الفرّاء إضمار «كان» في أكثر من موضع في كتابه، من ذلك ما ذهب إليه في قوله تعالى: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا﴾ [البقرة: 135]، فقد أجاز أن ينصب «ملة» بـ «كان» أو بفعل. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: 40]، فقد أجاز أن ينصب «رسول» بـ «كان» المضمرة[27].

كما أجاز أن تضمر في المعنى من دون أن يكون لها عمل. وقد ذهب إلى ذلك في قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا . . .﴾ [الأعراف: 4]، قال: (وإن شئت كان المعنى: وكم من قرية أهلكناها فكان مجيء البأس قبل الهلاك، فأضمرت «كان»، وإنما جاز ذلك على شبيه بهذا المعنى[28]. فالآية ليس فيها من اللفظ ما يفيد تقدير «كان»، وما دفع الفراء إلى هذا هو المعنى الذي تضمنته الآية.

وقد تكون «كان» المقدرة تامة. وذهب إلى هذا في مكان آخر[29]، كما أضمر التامة في قوله تعالى: ﴿فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ﴾ [محمد: 13]، على أن المعنى: ما

---

(27) انظر الفراء 1/ 82، 2/ 57، وانظر الآية في الكتاب 1/ 257، معاني الأخفش 150، إعراب النحاس 1/ 218.

(28) الفراء 1/ 371.

(29) انظر الفراء 1/ 292.

يكن لهم ناصر، وهذا يمكن أن يطرد في «لا» النافية للجنس[30].

كما أنه أجاز إضمار «كان» واسمها وخبرها. وهذا يتحقق إذا عرف المعنى، وهو ما ذهب إليه في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ...﴾ [آل عمران: 200]، فقد ذهب إلى أنها بمعنى: وصابروا عدوكم، فلا يكونن أصبر منكم[31]. ونشير إلى أنه أجاز إضمار «كان» في موضع آخر على نية التكرار[32]، كما أنه أجاز إضمار «أصبح» في جواب من سأل: كيف أصبحت؟ فيقول: خيرٍ عافاك الله[33].

خامساً: إضمار «قد» بعد «كان» إذا اتصل بفعل ماضٍ، ولم تسبق «كان» بجحد في نحو: كان ذهب عقله. أي: كان قد ذهب عقله. ومنعه مع الجحد؛ لأن «قد» تفيد التوكيد، فلا يجتمع جحد مع توكيد، إذ لا يقال: ما قد ذهبت[34]. ويظهر أن الفراء يذهب إلى تقدير «قد» فيما تقدم؛ لأن الجملة عنده بمنزلة قولهم: أتاني ذهب عقله. وجملة «ذهب عقله» حال، فيجب عنده أن تتصدر «قد»، وهذا خلاف ما نسب إلى الكوفيين[35].

سادساً: لا يجوز أن يكون ما اتصلت به «كان وأخواتها» ولا «ظن وأخواتها» الأداة «إما أن»، فلا يقال: كنت إما أن تعطي وإما أن تمنع، ولا: أظنك إما أن تعطي وإما أن تمنع. وجاز في غير الناسخ[36]. ويظهر أن سبب المنع عنده هو أن «أنْ» وما دخلت عليه تفيد الأمر، و«إما» تفيد التخيير.

سابعاً: جر خبر «كان» والنواسخ بالباء، تطرق الفراء إلى جر خبر «كان» بالباء، وجعله قاعدة مطردة مع كل جحد، إذا كان حكم الاسم الرفع قبل دخول الباء، وكذا إذا كان العامل مما يطلب اسمين كـ «كان وأخواتها»، و«ظن

---

(30) انظر الفراء 3/ 59.

(31) انظر الفراء 1/ 251.

(32) انظر الفراء 2/ 296.

(33) انظر الفراء 1/ 169، والمصدر نفسه 2/ 413، وكتابنا النحو الكوفي 117.

(34) انظر الفراء 1/ 282، 1/ 24، وانظر المغني في مجيء «قد» للنفي 232.

(35) انظر الإنصاف مسألة 32.

(36) انظر الفراء 1/ 389.

وأخواتها»، و«إنَّ وأخواتها»، قال: (والعرب تدخلها مع الجحود إذا كانت رافعة لما قبلها، ويدخلونها إذا وقع عليها فعل يحتاج إلى اسمين مثل قولك: ما أظنك بقائم، وما أظن أنك بقائم، وما كنت بقائم، فإذا خلَّفتَ الباء نصبت الذي كانت فيه بما يعمل فيه من الفعل... فأدخل الباء في فعل لو ألقيت منه نصب بالفعل لا بالباء، يقاس على هذا، وما أشبهه[37]. ونشير هنا إلى أن ما جاء من نصب الاسم إذا ما حذفت الباء، لا يقال عند الفراء في «ما» المشبهة بـ«ليس»؛ لأن النصب حاصل عنده من حذف الباء[38]. أما رفعه لما بعده فهذا في الجملة الاسمية في نحو: بالدارِ رجلٌ[39].

«ليس» فعل لا يتصرف:

اقترن الكلام عن «ليس» بالكلام عن «عسى»، وقد نص الفراء على أنهما فعلان لا يتصرفان، ولذا أجاز أن يقال في الجمع: ليس وليسُوا، وكذا: عسى وعَسَوْا. وأشار في «عسى» إلى أنه لا يلتمس معناه[40]. ويريد زمانه. وهذا التوجيه يقال في «ليس» أيضاً. وأشار إلى أن بعض العرب قالوا: لستُمُ، بضم الميم، وعلل ذلك بأن الذي دفع هؤلاء إلى هذا هو عدم دخول «قد» عليه وعلى «عسى»، وهي لغة نادرة. ونشير إلى أن ما جاء في «كان» يقال في «ليس» من رفع الاسم ونصب الخبر.

قضايا في «ليس»:

أولاً: «ليس» لا ترفع الاسم: هناك موضع أشار فيه الفراء إلى أن «ليس» لا ترفع الاسم، قال: (... وجاز أن تقول: ليس بالجارية كفيل؛ لأن «ليس» نظيرة لـ «ما»؛ لأنها لا ينبغي لها أن ترفع الاسم كما أن «ما» لا ترفعه)[41].

---

(37) الفراء 3/ 56.

(38) انظر الفراء 2/ 42.

(39) انظر بحث الجملة الاسمية.

(40) انظر الفراء 3/ 62، وانظر أيضاً 2/ 141 ـ 142.

(41) الفراء 1/ 165، ونشير إلى أنه في هذا الموضع منع أن يقال: ضربت بالجارية كفيلاً، وإنما يقال: ضربت كفيلاً بالجارية.

ويفيدنا كلامه هذا بأنه أنزل «ليس» منزلة «ما» النافية؛ لأنها لا ترفع اسماً؛ وعلى هذا أجاز أن يتقدم الجار والمجرور على ما تعلقا به.

ثانياً: «ليس» فعل تام: أجاز الفراء أن تكتفي «ليس» بالاسم المرفوع من دون أن يُقدَّر لها خبر ـ كما تقدم في «كان» ـ في نحو: ليس إلا الله الواحدُ القهَّارُ[42]. ويمكن أن يفسر هذا بأنه أنزل «ليس» منزلة الفعل التام، والمعنى: هو لا يوجد إلا الله، أو ما يفيد هذا المعنى. وهي بهذا تمثل ركناً في الجملة. ونشير إلى أن الفراء أجاز في المثال المتقدم النصب على إضمار اسم لـ «ليس».

وهذا لا يختلف عما ذهب إليه الفراء في رفع الاسم ونصبه في «كان»، وكذا في «يكون» في الاستثناء، وهذا القول يمكن أن يقال في مجيء «ليس» في الاستثناء، فكما أن الفراء أجاز الرفع والنصب بعد «يكون» في الاستثناء، وهو ما تقدم بيانه، كذلك القول في «ليس»، فالرفع بعدها على أنها فعل تام. ونُذكِّر أن الفراء قد نص على مجيء «كان، وليس وأخواتها» تامة[43].

ثالثاً: «ليس» ملغاة: أجاز الفراء أن يقال: اذهب فليس إلا أبوك، على تقدير: ليس أحد إلا أبوك[44]، وتقدير الاسم المرفوع يخرجها عن التامة التي تقدم ذكرها، وبهذا يكون الفراء قد ذهب إلى إبطال عمل «ليس» لفظاً ومعنى، وقد استفدنا هذا القول من إلغاء عمل «ما» إذا ما دخلت عليها إلا».

«ما زال» وأخواتها:

ليس بين يديَّ نص يشير إلى أن الفراء يرى أن هذه الأفعال «زال وبرح وفتىء، وانفك» تعمل عمل «كان» غير أنه تحدث عن دلالتها، ولم يشر إلى أنها تعمل عمل «كان»، كما أنه صرح بأنها لا تعمل إلاّ مسبوقة بالنفي ظاهراً كان أم مضمراً، وذكر أنه لا يراد به النفي الحقيقي، أوضح ذلك كله في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ . . .﴾ [الكهف: 60]، قال: (يريد: لا أزال حتى

---

(42) انظر الفراء 2/ 375.

(43) انظر الفراء 2/ 328.

(44) انظر الفراء 1/ 362.

أبلغ، لم يرد: لا أبرح مكاني، وقوله: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ غير معنى «أزال»، هذه إقامة، وقوله: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾: لن نزال عليه عاكفين، ومثلها: ما فَتِئْتُ، وما فَتَأْتُ ـ لغة ـ، ولا أَفْتَأُ أَذْكُرُكَ، وقوله: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ معناه: لا تزال تذكر يوسف. ولا يكون «تزال وأفتأ وأبرح» إذا كانت في معناهما إلا بجحد ظاهر أو مضمر. فأما الظاهر فقد تراه في القرآن ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾، وكذلك «لا أبرح»، والمضمر فيه الجحد قول الله ﴿تَفْتَؤُاْ﴾، ومعناه: لا تفتأ لا تزال تذكر يوسف، ومثله قول الشاعر:

فلا وأبي دهماء زالت عزيزةً ... على قومها ما فتَّل الزَّند قادح

وكذلك قول امرىء القيس:

فقلتُ يمينُ اللّهِ أبرحُ قاعداً ... ولو قطّعوا رأسي لديكِ وأوصالي[45]

ومن هذا قول الشاعر:

والمُهرُ يأبى أنْ يزالَ مُلهِبا

معناه: يأبى أن لا يزال[46].

وهنا قضية يجدر الالتفات إليها، وهي أن الفراء منع إضمار «لا» مع «أبرح» إذا ما وقعت خبراً لمتبدأ، وقد تضمن الكلام يميناً، وجاز إضمار «لا» إذا كانت الجملة فعلية في نحو قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: 85]، قال: (معناه: لا تزال تذكر يوسف، و«لا» قد تضمر مع الأيمان؛ لأنها إذا كانت خبراً لا يضمر فيها «لا»، لم تكن إلا بلام؛ ألا ترى أنك تقول: والله لآتينَّكَ، ولا يجوز أن تقولَ: واللّهِ آتيك إلا أن تكون تريد «لا»، فلما تبين موضعها وقد فارقت الخبر، أُضمرت، قال امرؤ القيس:

فَقُلْتُ يمينُ اللّهِ أبرحُ قاعداً ... ولو قطّعوا رأسي لديكِ وأوصالي)[47]

---

(45) الفراء 2/ 153 ـ 154، وانظر «ليس» مهملة الجنى الداني 460، والمغني 389، وبحثنا ردود على أبحاث منقودة مجلة كلية الدعوة ع14.

(46) انظر الفراء 2/ 327.

(47) الفراء 2/ 54، وانظر بحثنا ردود على أبحاث منقودة.

المبحث الثاني

المشبهات بـ «ليس»

اشتهرت أدوات في كتب النحو عرفت بالمشبهات بـ «ليس»، وجاء الكلام في معاني القرآن للفراء في بعض قضاياها. والأدوات هي «إنْ، وما، ولا، ولات». وسنحاول الوقوف على ما جاء فيها.

«ما»: نص الفراء على أن «ما» لا يتصل بها الضمير، وبذا فهي عنده حرف، لأنه لا يقبل المضمر. كما ذكر أنها تفيد النفي إذا تقدم فيها الاسم على الخبر، قال: (لأنها إنما تقع في المنفي إذا سبق الاسم[48]. غير أن «لا» النافية عند الفراء أشبه بـ «ليس» من «ما» نفسها. ولذا يقال: عبد الله لا قائم ولا قاعد. بمعنى: ليس قائماً ولا قاعداً، ولا يقال: عبدا لله ما قائم ولا قاعد[49] فافترقا هاهنا. والملاحظ أن الفراء لم يفرق بين «لا» المشبهة بـ «ليس» وبين «لا» العاطفة.

ويرى الفراء أن أهل الحجاز يجرون الخبر بالباء، وهذا ما جاء إلا في آيتين في القرآن، فقد أحبوا ـ كما يراه ـ أن يحذفوا الباء ليكون لها أثرٌ، فنصبوا في قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: 31]، وفي قوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: 2]، وأهل نجد يتكلمون بالباء وغيرها، فإذا ما حذفوا الباء رفعوا[50].

ومما تقدم يستفاد أن الفراء لم يذهب إلى أن «مَا» تعمل عمل «ليس». والنصب بعدها جاء لبيان أن للباء أثراً في الإعراب بمعنى أن النصب جاء لنزع الخافض، وأن أهل الحجاز وأهل نجد يلتقيان بجر الخبر بالباء. ويفترقان بالرفع عند نجد والنصب عند أهل الحجاز إذا ما نزع الخافض.

واللافت للنظر في قراءة الآيتين أن الفراء يرى أن أهل الحجاز وأهل نجد

---

(48) الفراء 2/ 43.

(49) انظر الفراء 2/ 43.

(50) انظر الفراء 2/ 42، 1/ 423.

هم من اجتهد بحذف حرف الجر من الآيتين، فجاءت منصوبة عند أهل الحجاز ومرفوعة عند أهل نجد.

وقد تزاد «مِنْ» بعد «ما» كما هو في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [المائدة: 73]، فقد منحهما الفراء معنى «ليس» أي: ليس إله إلا إله واحد، ونص على أن «إله» في محل رفع[51].

أما أسلوب «ما لك...» وما شابه هذا فقد تعرضنا له في بحث الجملة الاسمية.

الفرق بين «ليس» و«ما» المشبهة بها:

تمتاز «ليس» عن «ما» النافية بجواز أن يتقدم المجرور بالباء على اسمها، في نحو: ليس بقائم أخوك، وعلل الفراء ذلك بأن «ليس» تقبل المضمر في نحو: لستَ ولسنا[52]، وقد يكون هذا دليلاً على فعليتها عند الفراء. ومن الفوارق أن الخبر المنصوب بعد «ما» على نزع الخافض. وقد تقدم بيان هذا.

وهناك أساليب في «ليس» قد تفتقر إليها «ما». أحدها: ليس بالجارية كفيل، والآخر: ليس بقائم أخوك، والثالث: ليس في الدار أخوك، والرابع: جاء القوم ليس زيد وزيداً، والخامس: ليس إلا أبوك، والأخير يحتمل أن تكون «ليس» فيه فعلاً تاماً أو أن تكون ملغاة كـ «ما».

وأبرز هذه الأساليب: ليس بالجارية كفيل، فلم يعرب الفراء «كفيل» اسماً لـ «ليس»؛ لأنه هو المقصود في النفي، كما أنه لا يعرب خبراً لـ «ليس»؛ لأنه مرفوع، ولا يمكن أن يعرب «بالجارية» خبراً لـ «ليس»؛ لأنه متعلق بـ «كفيل»، وليس هو المقصود بالنفي. كل هذا دفع الفراء إلى أن ينزل «ليس» منزلة «ما» النافية الملغى عملها، إذا تقدم خبرها على اسمها. ونشير إلى أن هذه الأساليب يختلف بعضها عن بعض. وليس المقام هو التفريق بينها.

---

(51) انظر الفراء 1/ 317.

(52) انظر الفراء 2/ 43.

«إنْ»: ليس في كلام الفراء ما يذكر في «إنْ» سوى أنه ذكر أنها تفيد النفي من خلال تفسير معناها في بعض المواضع، قال: (وقوله: ﴿إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ جاء في التفسير: ما كنا فاعلين، و«إنْ» قد تكون بمعنى «ما» كقوله: ﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ . . .﴾[53]، والتقليل من إفادتها هذا المعنى واضح عند الفراء.

ونشير هنا إلى أنه ليس عند الفراء «إنْ» مخففة من الثقيلة، وإنما هي تفيد معنى «ما» النافية؛ ولذا نراه يذهب إلى اللام الداخلة على الخبر بأنها بمعنى «إلا» التي تفيد الحصر. قال: (ومعنى: إِنْ ضَرَبْتَ لَزَيْداً، كمعنى قولك: ما ضَرَبْتَ إِلاَّ زَيْداً)[54].

أما النصب بعدها في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [هود: 111]، فقد ذهب إلى أنّ الناصب هو الفعل «ليُوَفِّيَنَّهم»، وفسرها بأنها تفيد الحصر من خلال ما مثله[55].

«لا»: قدمنا أن الفراء قد ذهب إلى أن «لا» أشبه بـ «ليس» من «ما»، وأنه لم يفرق بين «لا» المشبهة بـ «ليس» وبين «لا» العاطفة، كما أنه لم يفرق بينها وبين الداخلة على الفعل المضارع إذا كانت غير عاملة فيه ـ يريد الجازمة ـ، ولذا نراه في كثير من المواضع يفسر «لا» بـ «ليس». نذكر منها ما جاء به في قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَأْتُونِى بِهِۦ . . . وَلَا تَقْرَبُونِ﴾ [يوسف: 60]، فقد أجاز الرفع، (على معنى قوله: ولستم تقربون بعد هذه)[56]، كما أنه في مواضع نص على أنها ليست بمعنى «ليس» في قوله تعالى: ﴿أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ﴾ [آل عمران: 41]؛ والسبب واضح؛ لأنها زائدة، والفعل منصوب بعدها بـ «أنْ»[57].

---

(53) الفراء 2/ 200.

(54) الفراء 2/ 395.

(55) انظر الفراء 2/ 31، وانظر 2/ 377، وما ذهب إليه الكوفيون أنكره كثير من النحويين، واللام هذه عندهم هي الداخلة على الخبر إذا خُففت «إنَّ» انظر الكتاب 2/ 139، معاني الأخفش 408، 473، اللامات للزجاجي 120، البحر المحيط 1/ 255، المغني 305 ـ 306، الاستثناء في التراث النحوي 141 ـ 142.

(56) الفراء 2/ 48.

(57) انظر الفراء 1/ 213.

هذا وإنه كان يجيز البناء على الفتح والرفع بعد «لا» من دون أن يذكر الفرق بين المشبهة بـ «ليس» وبين النافية للجنس من حيث الدلالة. وذكر أنه إذا تقدم الخبر على الاسم، وهو جار ومجرور، يذهب الكلام إلى الرفع من دون أن يشير إلى أن «لا» ملغاة، بل منحها معنى «ليس»[58].

«لاتَ»: نص الفراء على أن «لاتَ» ينصب بها؛ لأنها بمعنى «ليس»، جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: 3]، قال: (والكلام أن ينصب بها؛ لأنها في معنى «ليس». أنشدني المفضل:

تـذكَّـرَ حُـبَّ لـيـلـى لاتَ حِـيـنـاً وأضحى الشَّيبُ قَد قَطَعَ القَرِينَا[59]

وذكر في هذا الموضع أن من العرب من يضيف «لاتَ» فيخفض، وقد أنشد هو بالخفض قول الشاعر:

..... وَلاَتَ سـاعـةَ مَـنْـدَمِ .....

وقول أبي زبيدة الطائي:

طَـلَـبُـوا صُـلْـحَـنَـا وَلاتَ أَوانٍ فـأَجَـبْـنـا أنْ لَـيـسَ حِـيـنَ بَـقَـاءِ

ولم يعلل الفراء وجه الخفض، واكتفى بالقول بأنها مشبهة بـ «ليس»[60].

الاستفهام يفيد معنى النفي: نستطيع أن نضم إلى المشبهات بـ «ليس» كل استفهام يتضمن معنى النفي، وقد جُرَّ فيه الخبرُ بالباء، أو كان هناك حصر، وقد ذكر الفراء من المجرور بالباء قول الشاعر:

يقولُ إذا اقْـلَـوْلَـى عَـلَـيـهـا وَأَقْـرَدَتْ ألا هَـل أَخُـو عَـيـشٍ لَـذيـذٍ بِـدَائِـمِ

وضمَّ إليه قول الشاعر:

فَهَذي سُيُوفٌ يا صُدَيُّ بنَ مالِك كَثِيرٌ ولكِنْ أينَ بالسيفِ ضَارِبُ

قال فيه: (أراد: ليس بالسيف ضارب، ولو لم يرد «ليس» لم يجر

---

(58) انظر الفراء 2/ 385 ـ 386.

(59) الفراء 2/ 397 ـ 398.

(60) انظر الأقوال في ذلك بتوسع القضايا النحوية 187 ـ 188.

الكلمة؛ لأن الباء من صلة «ضارب»[61]. وهذا يذكرنا بما جاء في «ليس بالجارية كفيل». كما جاز أن يتضمن الاستفهام معنى النفي من دون أن يُجَرَّ الخبر بالباء، وذلك في أسلوب الحصر، منه قول الشاعر:

هَـلْ أَنـتَ إلاَّ ذَاهِـبٌ لِـتَـلْـعَـبَـا أَرَيْـتَ إنْ أُعـطِـيـتَ نَـهْـداً كَـعْـثَـبـا

قال الفراء: (ذهب بـ «هل» إلى معنى «ما»)[62].

المبحث الثالث

أفعال المقاربة

إنّ الفراء الذي نص على أن «كان وأخواتها، وظن وأخواتها» تحتاج إلى اسمين، لم يشر إلى أن «عسى وأخواتها» تفتقر إلى اسمين، غير أن ما يدفعنا إلى أنها من النواقص جملة أمور، منها:

أولاً: أن الفراء قرن في بعض المواضع الحديث في «عسى» بالحديث في «ليس»، بأنهما فعلان لا يتصرفان، وبيان ما جاز أن يكونا عليه إذا ما وصلا بالضمير.

ثانياً: أن الفراء ذكر أن هذه الأفعال تفتقر إلى جملة، فعلها مضارع، كما سيأتي بيانه.

ثالثاً: أن الفعل «عسى» قد وُصِلَ في بعض الآيات القرآنية باسم مرفوع، وجملة فعلية، فعلها مضارع، منها قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء: 8]. وهذا يقربها من «كان» التي تفتقر إلى اسم وخبر.

رابعاً: أن هناك موضعاً صرح فيه الفراء بإضمار اسم، جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ . .﴾ [براءة: 117]، قال) (جعل في «كاد يزيغ» اسماً مثل الذي في قوله ﴿عَسَىٰ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾)[63].

---

(61) الفراء 1/ 164 ـ 165، وانظر 1/ 423.

(62) الفراء 1/ 4.

(63) الفراء 1/ 454.

خامساً: أنه أجاز ـ كما سيأتي ـ أن يقال: عسى أن يكونوا، وعسوا أن يكونوا، ولم يصرح بأن المرفوع اسم لـ «عسى».

كل هذا يقرب وجهة نظرنا إلى أنها عند الفراء مما يفتقر إلى الاسم والخبر بمعنى أنها من النواقص.

وهذه الأفعال تفيد المستقبل، وإن لم يذكرها كلها الفراء، فقد جاء الكلام في «عسى وكاد وطفِق» وإذا أردنا أن ننظر إليها وفق التقسيم الدلالي لهذه الأفعال فكل فعل يمثل دلالة مما تقدم، فـ «عسى» يفيد الرجاء، و«كاد» يفيد المقاربة، و«طفِق» يفيد الشروع.

أما ما جاء في «عسى» فقد تقدم الكلام فيها من خلال الكلام في «ليس» بأنه فعل لا يتصرف، وأجاز الفراء كسر السين «عَسِيَ»، وهي قراءة، وعَدَّها لغة نادرة[64]. كما أشار إلى أن «عسى» من الله واجبة، إنْ شاء الله ذلك، وفي موضع آخر ذكر عمَّن لم يُسمِّهم أنها في القرآن واجبة. كما ذكر عمَّن لم يُسمِّهم أيضاً جواز أَنْ تفيد معنى «لعلَّ»[65].

أما الفعل «كاد» فقد تطرق الفراء إلى دخول النفي عليه، وذكر له معنيين، أحدهما أن النفي واقع أصلاً، جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾ [النور: 40]، بمعنى: لا يراها، والآخر أن المعنى حاصل كما هو في نحو: ما كِدْتُ أَبْلُغُ إِليكَ، وأنتَ قَد بَلَغْتَ، وذكر أنه وجه في العربية، ونشير إلى أنه أجاز أن يفيد «كاد ويكاد» معنى اليقين[66].

خبر «عسى وأخواتها» جملة فعلية:

إنه من الصعب الحديث في خبر هذه الأفعال مجتمعة؛ لأن الفراء لم يتوسع في ذلك، فقد جاء الحديث في «عسى وكاد» بأن خبرهما جملة فعلية فعلها مضارع. قال: (. . . ولذلك كان محالاً قولك: عسى قام؛ لأن «عسى»،

---

(64) انظر الفراء 3/ 62، وأشار إلى أن «عسى» لا يتصرف 2/ 142.

(65) انظر الفراء 1/ 451، وانظر 2/ 309، 3/ 63، وانظر اللغات في «عسى» بتوسع القضايا النحوية 193.

(66) انظر الفراء 2/ 255، 2/ 71 ـ 72.

وإن كان لفظها على فَعَلَ، فإنها لمستقبل، فلا يجوز: عسى قد قام، ولا: عسى قام، ولا: كاد قد قام، ولا: كاد قام: لأن ما بعدهما لا يكون ماضياً؛ فإن جئتَ بـ «يكون» مع «عسى، وكاد» صلح ذلك، فقلت: عسى أن يكون قد ذهب، كما قال الله: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ﴾[67].

وأجاز أن يكون الخبر مفرداً فيما حكته العرب: عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً، بشرط أن يتضمن معنى «أنْ». قال فيه: (والخلقة لـ «أنْ»)[68]، بمعنى أنه في تأويل جملة فعلها مضارع متصدراً بـ «أنْ». ويظهر من النصين المتقدمين أن الفراء ضمن خبر «عسى» «أنْ»، ولم يأت بهذا حين تعرض إلى «طَفِقَ» في قوله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخۡصِفَانِ عَلَيۡهِمَا مِن وَرَقِ ٱلۡجَنَّةِ﴾ [طه: 121]. وفي قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلۡأَعۡنَاقِ﴾ [ص: 33]. علماً بأن خبر الأولى جملة فعلها مضارع، والثانية مصدر. قال: (هو في العربية: أَقْبلا يَخصِفَان، وجَعَلاَ يَخصِفَان، وكذلك قوله: ﴿فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلۡأَعۡنَاقِ﴾، وقيل ها هنا: جَعَلا يُلْصِقَان عليهما من التِّين، وهو يَتَهافتُ عنهما)[69]. وقال في قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلۡأَعۡنَاقِ﴾ [ص: 33]: (يريد: أقبل يمسح: يَضرب سُوقها وأعناقها. فالمسح القطع)[70]. وما يمكن أن يقال أن خبر «عسى» يتصدر بـ «أنْ» ظاهرة أو مقدرة. وليس هذا في «طَفِقَ». ونشير إلى قضية في خبر هذه الأفعال، وهي أن الفراء نص على أن مرفوع الخبر يجب أن يطابق ما تقدمه في نحو: عَسَيْتُ أَنْ أقومَ، ولا يجوز أَنْ يُقال: عسيتُ أنْ يقومَ زَيدٌ[71].

دخول «أنْ» على خبر هذه الأفعال:

الإشكال قائم في دخول «أنْ» على خبر أفعال المقاربة والرجاء لعدم توسع

---

(67) الفراء 1/ 24 ـ 25.

(68) الفراء 1/ 415.

(69) الفراء 2/ 194، وقدرها الأخفش: يمسح مسحاً. انظر معانيه 454، وإعراب القرآن للنحاس 2/ 794.

(70) الفراء 2/ 405.

(71) انظر الفراء 1/ 415.

الفراء في خبرها، غير أنه نص على إضمارها في خبر «عسى» إذا لم تذكر، قال: (فإن قال قائل: أليس من كلام العرب: عَسيتُ أذهبُ، وأُريدُ أقومُ معكَ، و«أنْ» فيهما مضمرة...)[72]. ومثل هذا ما تقدم فيما حكته العرب: «عسى الغُوَيْرُ أَبْؤساً» فقد ضمنه معنى «أنْ»، قال فيه: (والخلقة لـ «أنْ»)[73]، فكلامه لم يشر إلى أنها واجبة أو غير واجبة، وإنما اكتفى من تقديرها، إن لم تذكر. سواء أكان الخبر جملة أم كان مفرداً. ولم يتضح في غيرها. وهذا يعني أنه يتوقف على الفعل وما طلبه من معنى كما هو الحال في «عسى ويريد».

هل تأتي هذه الأفعال تامة؟

ما جاء به الفراء في هذه القضية غير واضح، ويظهر أنه لم يفرق بينها إذا كانت ناقصة أو تامة؛ لأننا أصلاً لم نقف على ما يشير إلى أنها ناقصة عنده، وإنما استفدناه من ملاحظات عامة تقدم ذكرها، وما يلفت النظر في قضية مجيء هذه الأفعال تامة أن الفراء في بعض المواضع أجاز حذف الضمير المتصل بها. جاء ذلك من خلال كلامه في توحيد «نِعْمَ وبِئْسَ»، وجمعهما، فيقال: أما قومك فنعْمُوا قوماً، ونعمَ قوماً، وأجاز هذا في «عسى»، قال: (فلذلك استجازوا الجمع والتوحيد في الفعل. ونظيرهما ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ﴾ وفي قراءة عبد الله ﴿عَسَوۡاْ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ..﴾[74]، «ولا نساءُ مِنْ نساءٍ عَسيْنَ أن يكنَّ خيراً مِنْهُن»[75].

ويمكن القول في هذه القضية: إن الفراء لم يفرق بينها إذا كانت تامة أو ناقصة بدليل أنه لم يفرق بين أن يقال: عسى أن يكونوا..، وعسوا أن يكونوا..، فقد أنزل واو الجماعة فيها منزلة العلامة التي تدل على الجمع، وهذا صَلُحَ إذا تقدم اسم على الفعل، وإذا لم يتقدم فإنه نص على أن يكون هناك اسم كما تقدم في «كاد تزيغ». وفي هذا كله لا أظن أن الفراء يفرق بينهما،

---

(72) الفراء 1/ 415.

(73) الفراء 1/ 415.

(74) الفراء 1/ 141 ـ 142.

(75) انظر الفراء 3/ 72.

فيذهب في الأُولى إلى أنها تامة، وفي الثانية إلى أنها ناقصة، ولو كان كذلك لنص أن هناك فرقاً في المعنى.

المبحث الثالث

«إنَّ وأخواتها»

هذه أدوات ينصب الاسم بعدها، ويرفع الخبر، والفراء أشار إلى عملها في بعض المواضع. وأكثر ما جاء به الفراء هو تعليله فتح همز «إنَّ» وكسرها والعطف عليها، أمَّا في دلالتها أو غير ذلك فليس هناك شيء يذكر سوى بعض القضايا المتفرقة في أخواتها، نقف عليها من خلال كل أداة.

«كأنَّ»: أداة تفيد التشبيه، والفراء منحها معنى الظن والعلم على أنها منفصلة أو في نية الانفصال من «وَي» في قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَوْلَآ أَن مَّنَّ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ۖ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: 82]، وهذا أحد المعاني التي ذكرها الفراء في «ويْكَأَنَّ»[76].

«لَكِنَّ»: أداة استدراك، تعرض الفراء إلى معناها إذا كانت مشددة، وصرح أن أصلها «إِنَّ»، فنصب العرب، بها ولذا أجاز دخول اللام على خبرها في قول الشاعر:

ولـكِـنَّـنِـي مِـنْ حُـبِّـهَـا لَـكَـمِـيـدُ[77]

تركيب «لكنَّ»:

نص الفراء على أن «لكنَّ» أَصلها «إنَّ» بدليل أَن العرب نصبت بها، فزيدت عليها لام وكاف، فصارتا حرف واحداً[78]. ويمكن القول إن حجة الفراء في نصب الاسم بعدها ليس دليلاً قاطعاً؛ لأَنه نُصِب الاسمُ بـ «ليت ولعلَّ» كما أَن «إِنَّ» و«أَنَّ» يختلفان في غرضهما ودلالتهما عن «لكنَّ». فالأُولى يبتدأُ بها الكلام والثانية يوصل بها الكلام، وهما يفيدان التوكيد، و«لكن» تفيد الاستدراك

(76) انظر الفراء 2/ 312 ـ 313.

(77) انظر الفراء 1/ 465.

(78) انظر الفراء 1/ 465.

والعطف. والمعنى الأخير إذا كانت من غير واو، وتكون مخففة.

اللغات في «لكن»:

جاء الكلام في اللغات فيها، فقد ذكر الفراء أن للعرب فيها لغتين، إحداهما التشديد، والأخرى التخفيف، فمن شددها نصب بها الأسماء، ولا توصل بالجملة الفعلية.

وإذا ما خُفِّفَت لا تعمل شيئاً في اسم ولا فعل. ويعمل في الاسم الذي بعدها ما معه يرفعه، وينصبه ويجرُّه. من ذلك قوله تعالى: ﴿ولَكِنَّ النَّاسُ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [يونس: 44]، بتخفيف «لكنْ» ورفع «الناس». بما بعده، كما أجاز أن يُرفع بضمير مستتر، منه قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: 40]، أي: هو رسولُ الله. ومَنْ نصبه فبـ «كان» المضمرة. وذكر الفراء جرَّ الاسم بعدها بما يجره مما بعده[79]. ولم يذكر لذلك شاهداً، كما أنه ليس هناك مما جاز أن يُذكر في مثل هذا.

دخول الواو على «لكن»:

ذكر الفراء أن العرب تؤثر تخفيف النون إذا دخلت الواو على «لكن»، وعلل ذلك بأن الواو الداخلة تُبعد معنى «لكن» عن معنى «بلْ» العاطفة. ومن دون الواو تشبه بـ «بل». فتفيد العطف، ولذا جاز أن يقال بـ «لكن» مكان «بل» في قولهم: لم يقم أخوك بل أبوك، كما أن الواو تدخل على «لكن»، ولا تدخل على «بل»[80]. فـ «لكن» من دون الواو عاطفة تفيد معنى «بل» التي تفيد معنى الإضراب.

دخول اللام على خبر «لكنَّ»:

أجاز الفراء دخول اللام على خبر «لكنَّ»، وقد تقدم ذِكر هذا في بيان دلالتها.

---

(79) انظر الفراء 1/ 464 ـ 465.

(80) انظر الفراء 2/ 465.

اجتماع «لكنْ» والضمير «أنا»:

وهناك مسألة إذا ما اجتمعت «لكنْ» والضمير «أنا» من ذلك قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: 38]، أي: لكنْ أنا هو الله ربي، وفيه تركت همزة الألف من «أنا»، فأدغمت نون «لكن» في نون «أنا». وقد تُحرك النون من «أنا» بحركة قصيرة. ومن ذلك قول الشاعر:

وترمِينَنِي بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينَنِي لَكِنَّ إِيَّاكِ لا أَقْلِي

أي: لكن أنا إياك لا أقلي، ويقول الفراء في هذا: (فتُرك الهمز، فصار كالحرف الواحد)[81].

وما تقدم ليس محصوراً في «لكنْ»، فقد ذكر الفراء ما حكاه الكسائي: إنَّ قائمٌ. أي: «إنْ أنا قائمٌ»[82]. ولم يفسر الفراء معنى «إنْ» هذه. ويظهر أنها ملغاة، أو مشبهة بـ «ليس» غير عاملة.

«لَيْتَ»:

تعرض الفراء إلى حركتها، وبين أَن الأَدوات تتحرك إذا ما سكِّن ما قبلها كما هو في «لَيْتَ ولَعَلَّ»[83]. ويضم إلى هذا حركة النون في «إنَّ ولكنَّ» وغيرهما. وأشار إلى أَن «ليتَ» تفيد التمني. ومنح هذا المعنى دلالة الفعل «يسرني أَن تفعل فأَفعل». ولذا ينصب الفعل المتصل بالفاء السببية بعدها كما أَجاز رفعه، وفسر هذا بأَن ما تُمني فيما مضى كأَنه منفي[84] كما أَجاز أَن ينصب الخبر المرفوع. قال: (ويجوز النصب في «ليتَ» بالعماد، والرفع لِمَن قال: ليتَكَ قائماً)[85]، وهي لغة في جواز النصب بعد هذه الأَدوات[86].

---

(81) الفراء 2/ 144.

(82) انظر الفراء. 2/ 145، وانظر المغني 36، فقد ذكر ابن هشا م «إنَّ قائماً» أي: إنْ أنا قائماً. فـ«إنْ» بمعنى «ليس».

(83) انظر الفراء 2/ 371.

(84) انظر الفراء 1/ 276.

(85) انظر الفراء 1/ 410.

(86) انظر بحثنا المسألة الزنبورية رؤية جديدة. مجلة كلية الدعوة ع12.

«لَعَلَّ»:

ذكر الفراء «علَّ» من غير لام عرضاً من خلال بيان نصب جوابها إذا تصدر بالفاء في قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ فَأَطَّلِعَ . .﴾ [غافر: 36 ـ 37]، قال: (ومن جعله جواباً لـ «العلِّي» نصبه، وقد قرأ به بعض القراء. قال: وأنشدني بعض العرب:

عَلّ صُرُوفَ الدَّهرِ أَوْ دولاتِها يُدْلِلْنَنا اللُّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِها

فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفَراتِها[87]

«إنَّ» و«أنَّ»:

لا ريب أن «إنَّ» تقع جملة و«أنَّ» تعرب بإعراب الاسم بدليل أن الثانية صلحت أن تقع فاعلاً ولا يصلح ذلك في الأولى. من هنا نستطيع أن نفرق بين الاثنتين من حيث الإعراب ومن حيث الدلالة. ولم أقف على موضع يشير فيه الفراء إلى دلالة كل منهما سوى أنه تحدث عن «إنَّما» في كونها تفيد الحصر.

لم يتعرض الفراء إلى مواضع كسر همزة «إنَّ» بشيء من التفصيل، وكذا فتحها. وإنما جاء الحديث فيها من خلال إعرابها. وكان في أغلبها يشير إلى جواز الكسر والفتح مع بيان إعراب كل منهما، غير أن هناك بعض المواضع نقف عليها فيما ذهب فيها إلى كسرها، وفيما ذهب فيها إلى فتحها.

مواضع كسر همزة «إنَّ»:

أولاً: إذا كانت مستأنفة[88]. أو مبتدأة[89]. وقد يعبر عن هذا بالائتناف، وهو لا يختلف عن الاستئناف[90]. ونشير إلى أن بعض ما تقدم أجاز فيه الفراء فتح همزة «إنَّ».

---

(87) الفراء 3/ 9، وانظر 3/ 235.

(88) انظر الفراء 1/ 364، وانظر 1/ 457، 2/ 300، 3/ 251.

(89) انظر الفراء 1/ 339، 1/ 407، 1/ 463 ـ 464.

(90) انظر الفراء 1/ 339، وانظر في وجوب كسر همزة «إنَّ» وفي وجوب فتحها، وما جاز فيه الوجهان القضايا النحوية 110، وما بعدها. ونشير إلى أن سيبويه ذكر أن فتح همزتها يتوقف على عامل يعمل فيها انظر الكتاب 3/ 145، وانظر في هذا الخصائص لابن جني 2/ 273.

ثانياً: إذا وقعت مفعولاً ثانياً لأفعال «ظنَّ وأخواتها»[91].

ثالثاً: إذا وقعت بعد «حَقّاً»، وقد استفدنا هذا من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿تَنزِيلَ ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [يس: 5]. قال الفراء: (القراءة بالنصب على قولك: حَقّاً إِنَّكَ لَمِنَ المرسلين تنزيلا حقا)[92]. وقد يكون الذي كسر الهمزة هو وجود اللام في الخبر. ونشير إلى أنه فتحها في «أحقٌّ أَنَّكَ تنطقُ؟»[93]. والفرق بينهما واضح. ففي الأول لم تعلق بالمصدر، والثانية تعلقت به؛ ولذا فُتحت همزتها.

رابعاً: أنَّ الفراء يكسر همزتها إذا كان الخبر جاراً ومجروراً، والحرف الجار هو اللام، وإن جاءت «إنَّ» مسبوقة بحرف الجر، فإنه يحذف حرف الجر، وتُكسر «إنَّ» علماً بأنه في مثل هذا كان يذهب إلى أنها في موضع نصب ـ كما سيأتي ـ. وقد وقفت على هذا من خلال تعليله جواز رفع المصدر ونصبه في قوله تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَـٰنٌ عَلَيْنَا بَٰلِغَةٌ﴾ [القلم: 39]. فقد استحسن قراءة رفع «بالغة» على أنها صفة للأَيمان. قال: (... أَن تكون البالغة من نعت الأَيمان أَحب إليَّ، كقولك: ينتهي بكم إلى يوم القيامة أَيمان علينا بأَنَّ لَكم ما تحكمون، فلما كانت اللام في جواب «إنَّ» كسرتها)[94]. يريد حذف حرف الجر، وكسر «إنَّ» على أن تكون «إنَّ» وما دخلت عليه صفة للأَيمان.

خامساً: أنها تُكسر همزتها بإضمار الواو علماً بأن اللام داخلة على خبرها، وقد جاءت محصورة بـ «إلاَّ». فالفراء ذهب إلى أنها مكسورة بإضمار الواو، وليس بوجود اللام، وقد نص على هذا في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: 20][95].

سادساً: أنها تُكسر همزتها إذا وقعت خبراً لـ «إنَّ» المكسورة الهمزة. وفسر الفراء جواز أن تقع خبراً لـ «إنَّ»؛ لأن في الكلام معنى الجزاء، وشرط

---

(91) انظر الفراء 1/ 248.

(92) انظر الفراء 2/ 372.

(93) انظر الفراء 3/ 85.

(94) الفراء 3/ 176.

(95) انظر الفراء 1/ 442.

هذا عنده أن يختلف الاسمانِ مثل: إنَّ أخاك إنَّ الدَّينَ عليه لكثير، وفي خبر «إنَّ» الثانية ضمير يعود على اسم «إنَّ» الأُولى. ومن هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ . . . إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الحج: 17]، أي: من كان مؤمناً أو على شيء من هذه الأديان فَفَصْلُ بينهم وحسابهم على الله. ومنه قول الشاعر:

إِنَّ الخَليفَةَ إنَّ اللهَ سَرْبَلَهُ سِربالَ مُلْكٍ بهِ تُرجى الخَواتِيمُ

ونشير في هذا إلى أن الفراء ذكر أن مَن أجاز ما تقدم منع أن يقال: إنَّ أَخاكَ إنه ذاهب؛ لأنه ـ وإن اتفق ضمير الخطاب وضمير الغيبة يعودان على اسم واحد ـ قبيح لعدم توحيد الضمير. كما أنه لا يقول: إنك إنك قائم[96]. ويظهر سبب المنع عنده أن الجملة لا تتضمن معنى الشرط.

سابعاً: أجاز أن تقع المكسورة الهمزة المشددة النون جواباً للقسم في نحو: (.. وشهادتي إِنَّ اللهَ لَواحِدٌ. وكل يمين)[97]. وسيأتي أنه أجاز ذلك في المفتوحة الهمزة (شهادتي أنْ لا إله إلاّ اللهُ).

ثامناً: وهي الصورة الثانية التي سنأتي إلى بيانها في حكم همزة «أنَّ» أو «أنْ» في النداء؛ وذلك أنها تُكسر إذا وقعت بعد حرف النداء، والمنادى اسم ظاهر كما هو في قولهم: يا زيد إنك قائم. فلا يجوز فيها إلا كسر همزة «إنَّ»؛ لأن المنادى عنده لم يدخله نصب معروف، بمعنى أنه مبني، ويمكن أن يُفسر سبب منع فتح الهمزة أن المصدر المؤول من «أنَّ» واسمها وخبرها لا يمكن أن يُعرب بدلاً من الاسم الصريح. وسيتضح هذا أكثر في مواضع فتح همزة «أنَّ».

تاسعاً: تُكسر همزتها إذا وقعت بعد الفاء على الائتناف، في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ فَإِنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: 54][98]. وعلى هذا تُعرب الفاء زائدة.

---

(96) انظر الفراء 2/ 218.

(97) الفراء 2/ 247، وانظر ردود على أبحاث منقودة.

(98) انظر الفراء 1/ 336، وانظر الخلاف في تفسير مثل هذا الانتصار لابن ولاّد مسألة (80).

عاشراً: تُكسر همزتها إذا وقعت بعد فعل النداء على أن يفسر كسر همزتها على الحكاية. وسيتضح هذا أكثر في الصورة الثالثة من صور النداء الذي تقع بعده «أنَّ».

هذه أبرز ما وقفت عليه في كسر همزة «إنَّ». وهذا لا يعني أنه لم يذهب إلى كسرها في غير ما تقدم. فقد جاءت مكسورة في كثير من المواضع ككسرها إذا وقعت صلة. ولم يقل الفراء فيها شيئاً؛ لأنها من الوضوح مما لا يحتاج إلى تفصيل.

فتح همزة «أنَّ»:

لا ريب في أنَّ فتح همزة «أنَّ» له أثر دلالي يختلف عن كونها مكسورة؛ لأنها تعرب إذا كانت مفتوحة بإعراب المصدر الصريح. أما المكسورة فتعرب بإعراب الجملة. وقاعدة فتح الهمزة عند الفراء تتوقف على إعرابها. وهذا يعني أنها تتوقف على العلاقة الدلالية التي بينها وبين ما اتصلت به، ولذا نجد الفراء قد أجاز في كثير من المواضع فتح ما كانت مكسورة، كما أنه أجاز في بعض المواضع أن تُعرب المفتوحة بأكثر من إعراب. وعلى هذا سنقف على بعض مواضع جاز فيها فتح همزة «أنَّ»، ونشير إلى أنَّ الفرّاء أجاز فيما سيأتي من حالات فتحها، أن تُكسر الهمزة في بعضها.

أولاً: إذا وقعت بعد فعل يفيد النداء.

هناك صور في النداء تعرض لها الفراء. منها أن النداء يقع بفعل يفيد النداء، والمنادى ضمير متصل. وفي هذا أجاز الفراء فتح همزة «أنَّ»، وكسرها من ذلك قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ﴾ [آل عمران: 39]. فالفتح على أن النداء واقع عليها؛ لأن المنادى، وهو الضمير المتصل في محل نصب. والمصدر المؤول بدل منه. والكسر على أن النداء يفيد الحكاية.

والصورة الثانية أن النداء واقع بحرف النداء، والمنادى اسم ظاهر كما هو في قولهم: يا زيد إنَّك قائم، فلا يجوز فيها إلا كسر همزة «إنَّ»؛ لأن المنادى

عنده لم يدخله نصب معروف، بمعنى أنه مبني. وقد قدمنا الكلام عن هذا في المكسورة الهمزة.

أما الصورة الثالثة فإن النداء واقع بالفعل وحرف النداء، والمنادى اسم ظاهر كما هو في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ * إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ [طه: 11 - 12]. وفيها أجاز الفراء فتح همزتها من وجهين:

أحدهما: أن الفعل وقع عليها. وتعرب نائب فاعل. والثاني منصوبة على نزع الخافض أي: بأني أنا ربك، ونجد أنه في كلا الإعرابين لم يعرب المصدر المؤول بدلاً من الاسم الظاهر. وهذا يؤكد تفسيرنا الذي تقدم في منع فتحها مع الاسم الظاهر.

أما كسرها فيما تقدمها فعل النداء فعلّله بأنها جاءت على الحكاية[99]. بقي هناك قضية وهي أن الفراء لم يشر إلى حكم الهمزة إذا كان المنادى معرباً ـ كأن يكون مضافاً.

ثانياً: فتحها بعد همزة الاستفهام على نزع الخافض، وقد جاءت في قراءة الحسن البصري والحسن المدني لقوله تعالى: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [القلم: 14]. فقد قرأها «أَأَنْ...»، أي: ألِأَنْ كان ذا مال وبنين»[100].

ثالثاً: فتح همزة «أنَّ» على الاستئناف على أنها مبتدأ خبرها محذوف، وقد أجاز الفراء هذا في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا..﴾ [طه: 119]، أي: لَكَ أنَّكَ لا تَظْمَأُ فِيها[101].

رابعاً: أجاز فتحها على أنها خبر لمبتدأ محذوف ليس باسم عين. وقد نص على هذا في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ﴾ [مريم: 36]. أي: ذلك أنَّ الله ربي...[102].

---

(99) انظر الفراء 1/ 210.

(100) انظر الفراء 3/ 174.

(101) انظر الفراء 2/ 194.

(102) انظر الفراء 2/ 168.

خامساً: أنه أجاز فتح الهمزة ـ وكسرها ـ بعد الفاء، ويتضح مما جاء به في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: 54]، فقد أجاز فتح الهمزة بعد الفاء «فَأَنَّه»، ويُفسر هذا على أنها بحكم المكررة، والفاء زائدة. أما قراءة الكسر فعلى الائتناف[103].

سادساً: أجاز أن تقع المفتوحة الهمزة المخففة النون جواباً للقسم في نحو: (شهادتي أنْ لا إلهَ إلاّ اللّهُ، . . .). ونشير إلى ما تقدم من أن الفراء أجاز أن تقع المكسورة الهمزة المشددة النون جواباً للقسم[104].

سابعاً: أجاز فتح المكسورة الهمزة إذا كانت مسبوقة بالمفتوحة على إضمار فعل. وهذا يتضح من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ . . . وَأَنَّهُۥ كَانَ . . . وَأَنَّا . . .﴾ [الجن: 1 ـ 19]. قال: (وكان عاصم يكسر ما كان من قول الجن، ويفتح ما كان من الوحي. فأما الذين فتحوا كلّها فإنهم ردُّوا «أَنَّ» في كل السورة على قوله: فآمنَّا به وآمنا بكل ذلك، ففتحت «أنَّ» لوقوع الإيمان عليها، وأنت مع ذلك تجد الإيمان يحسن في بعض ما فتح، ويقبح في بعض، ولا يمنعك ذلك من إمضائِهنَّ على الفتح، فإنَّ الذي يقبح من ظهور الإيمان قد يحسن فيه فعل مضارع للإيمان يوجب فتح «أنَّ» كما قالت العرب:

إذا ما الغانِياتُ بَرَزْنَ يوماً ... وَزَجَّجْنَ الحَواجِبَ والعُيُونَا

فنصب «العيون» بإتباعها «الحواجب»، وهي لا تزجج؛ إنما تكحل، فأضمر لها الكحل. وكذلك يضمر في الموضع الذي لا يحسن فيه «آمنَّا»، ويحسن: صدقنا، وألهمنا، وشهدنا، ويقوي النصب قوله: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم﴾[105].

هذه أبرز المواضع التي يمكن أن تذكر فيما جاز فيها أن تفتح الهمزة أو

---

(103) انظر الفراء 1/ 336.

(104) انظر الفراء 2/ 247.

(105) الفراء 3/ 191 ـ 192.

تكسر. ونلفت النظر إلى أن الفراء في كثير من المواضع أجاز فيها فتح الهمزة وكسرها. كل ذلك يتوقف على الإعراب.

التفريق بين «أنْ» المخففة من الثقيلة وغيرها:

فرق الفراء بين «أنْ» المخففة من الثقيلة وبين «أنْ» الناصبة للفعل المضارع، وأجاز في الناصبة أنْ تفيد معنى الشرط. هذا وإنه منح الداخلة على فعل الأمر معنى الأمر. وأجاز أن تكون زائدة، أو تفيد معنى «لا» النافية.

أما تفريقه بين «أنْ» المخففة من الثقيلة والناصبة للفعل المضارع فيظهر من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ [مريم: 10]، قال: (وإذا رأيت «أنْ» الخفيفة معها «لا» فامتحنها بالاسم المكنى مثل الهاء والكاف. فإن صلحا كان في الفعل الرفع، وإن لم يصلحا لم يكن في الفعل إلا النصب؛ ألا ترى أنه جائز أن تقول: آيتك أنّك لا تكلّم الناس. والذي لا يكون إلا نصباً قوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا﴾؛ لأن الهاء لا تصلح في «أنْ». فقس على هذين)[106].

وقد يجوز الوجهان ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ . .﴾ [آل عمران: 41]، فأجاز أن تكون «أنْ» مخففة من الثقيلة أو أن تكون ناصبة للفعل المضارع[107]. ويعرف هذا عنده بأن كل موضع صلحت فيه «ليس» بعد «أنْ» جاز فيه أن تكون «أنْ» مخففة من الثقيلة كما جاز أن تكون ناصبة للفعل المضارع[108]. ونشير إلى أنه أجاز إضمار «لا» هذه. وعبر عنها في بعض المواضع بأن «أنْ» تكفي من «لا»[109].

وقد يَأتي الفصل بغير «لا» منه قوله تعالى ﴿أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ﴾ [الجن: 28][110].

---

(106) الفراء 2/ 163.

(107) انظر الفراء 1/ 213.

(108) انظر الفراء 1/ 448.

(109) انظر الفراء 1/ 366، وانظر أيضاً 2/ 32.

(110) انظر الفراء 3/ 196.

ويظهر مما وقفت عليه أن الفراء كان يميل إلى المخففة من الثقيلة إذا ما سُبقت بما يفيد معنى الظن، ويتضح هذا القول من خلال ما جاء به في قول الشاعر:

ولا تَـدْفِـنَـنِّـي فـي الـفَـلاةِ فـإنّـنِـي أخـافُ إذا مـا مِـتُّ أنْ لاَ أَذُوقُـهـا

قال: (والخوف في هذا الموضع كالظنِّ، لذلك رفع «أذوقُها» كما رفعوا ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[111].

أما إذا اتصلت «أنْ» الساكنة النون المفتوحة الهمزة بفعل يفيد الأَمر، وليس قبلها فعل يفيد النداء كما هو في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ﴾ [نوح: 1]، فقد ذهب إلى أنها مصدر مؤَول في محل نصب بنزع الخافض كما أجاز أن يكون الكلام من غيرها؛ لأن في «أرسلنا» معنى قول[112]. والرأي الأخير يقرب «أن» من كونها زائدة عند الفراء في مثل هذا الموضع.

أما التي تفيد الأَمر فتلك المتصلة بفعل الأَمر، ومسبوقة بفعل يفيد النداء كما هو في قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُواْ عَلَيْنَا﴾ [الأعراف: 50]، فـ «أنْ» هذه بمنزلة لام الأَمر عند الفراء[113]. وأما التي تفيد الشرط، فقد ذهب الفراء إلى ذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: 184]، فقد منحها معنى الشرط[114].

وأما التي تفيد معنى «لا» النافية، فقد أجازها في أكثر من آية، منها قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء: 176]. قال: (معناه: لا تضلّون... «أنْ» تصلح في موضع «لا»[115]. وتفسير هذا المعنى يتضح أكثر في موضع آخر من كتابه. فقد منح «أنْ» هذه معنى «كي لا»[116].

---

(111) الفراء 1/ 146.

(112) انظر الفراء 3/ 187.

(113) انظر الفراء 1/ 211.

(114) انظر الفراء 1/ 178 ـ 179. وانظر بحثنا الجملة الشرطية في القرآن دراسة في معاني القرآن للفراء، مجلة كلية التربية ع21، وانظر كتابنا النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء 53.

(115) انظر الفراء 1/ 223.

(116) انظر الفراء 1/ 303، وانظر «أنْ» في المغني 41، وما بعدها.

ليس عند الكوفيين «إنْ» مخففة من الثقيلة:

درجت كتب النحو على الكلام في جواز أن تخفف «إنّ». ويُلغى عملها. وقد جاز إعمالها في بعض القراءات. ولم يثبت عندي أن الكوفيين يذهبون إلى القول في المخففة من الثقيلة. ويؤكد قولنا هذا ما ذهب إليه الفراء في قراءة مَن خفَّف «إنَّ» في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: 111]، بأن «كُلاً» منصوب بـ «لَيُوَفِّيَنَّهُمْ»، ولنقف على ما جاء به الفراء؛ لأنه ينص فيه على أن «إنَّ» إذا ما خُففت فإنها تفيد معنى «ما» النافية. قال: (وأما الذين خففوا «إنَّ» فإنهم نصبوا «كُلاً» بـ «لَيُوَفِّيَنَّهُمْ» وقالوا: كأنا قلنا: وإنْ لَيُوفيَنَّهم كلاً. وهو وجه لا أَشتهيه؛ لأن اللام إنما يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله. فلو رفعتَ «كلٌّ» لصلح ذلك كما يصلح أن تقول: إنْ زيدٌ لَقائم، ولا يصلح أن تقول: إنْ زيداً لأضربُ؛ لأنَّ تأويلها كقولك: ما زيدٌ إلاَّ أَضربُ. فهذا خطأ في «إلاَّ» وفي اللام[117]. ويريد باللام التي تفيد معنى «إلاَّ» في الحصر والتي يُطلق عليها عند غير الكوفيين باللام الفارقة[118].

قضايا في «إنَّ وأخواتها»:

أولاً: لقد نص الفراء على أن «إنَّ وليتَ ولعلَّ» إذا تقدم الجار والمجرور على الاسم يَنصبن، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا . .﴾ [طه: 118][119].

ثانياً: أجاز الفراء في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: 63] تشديدَ النون، وعللها من وجهين أحدهما أنها لغة بني الحارث بن كعب، يجعلون الاثنين بالألف رفعاً ونصباً وجراً.

الثاني أن الألف ليست أصلاً في «هذا»، وإنما جيء بها دِعامة، ولمَّا زيدت نون التثنية بقيت على حالها كما فعلوا في جمع «الذي»، فقالوا: الذين في

---

(117) الفراء 2/ 29 ـ 30.

(118) انظر ما جاء من مصادر في هامش (18).

(119) انظر الفراء 2/ 194.

الرفع والنصب والجر وكنانة يقولون «اللذون»[120].

ثالثاً: أجاز حذف حرف الجر الداخل على «أنْ» أو «أنَّ»، ومن المخففة قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَٰفِلُونَ﴾ [الأنعام: 131]، قال: (إن شئتَ جعلتَ «ذلك في موضع نصب، وجعلتَ «أنْ» مما يصلح فيه الخافض، فإذا حذفته كانت نصباً...)[121]. وعلى هذا تعرب «أنْ» وما دخلت عليه بدلاً من اسم الإشارة. ونشير إلى أنه أجاز الرفع على الاستئناف في «ذلك»، ومن المشددة «أنَّ» قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الأنفال: 18]، ويعرب المصدر المؤول معطوفاً على اسم الإشارة[122]. وهناك موضع أضمر فيه الباء الجارة من دون أن يصرح بأن «أنْ» في موضع نصب، وكذا أضمر اللام، وهذا لا يخرجها عن الإعراب الأول.

رابعاً: أجاز أنْ تعرب المفتوحة بإعراب اسم الاستفهام إذا كان معلِّقاً ما تقدمه من فعل، وقد أجاز هذا في قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ...﴾ [النمل: 51]، فقد أجاز أن تُفتح همزة «إنَّ» وتُعرب بإعراب «كيف» بأنها في محل نصب[123]، ونشير إلى أنه أجاز فيها أيضاً أن تُعرب نصباً على نية تكرار «كان» فتكون بمنزلة الخبر لها.

كما أجاز أن تُعرب رفعاً بدلاً من «عاقبة»[124]. وأن تعرب بدلاً من الاسم الموصول في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: 178]، فقد أعرب «أنَّما» بدلاً من «الذين» إذا قُرئت «تَحْسَبَنَّ» بالتاء، كما

---

(120) انظر الفراء 2/ 184. وانظر ما جاء فيها وفي ﴿لَٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [النساء: 162]، وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ [المائدة: 69] المصدر نفسه 1/ 105 ـ 106، 2/ 183 ـ 184.

(121) الفراء 1/ 355. وانظر إضمار اللام الداخلة على «أنْ» المخففة من الثقيلة المصدر نفسه 1/ 366.

(122) انظر الفراء 1/ 355. وانظر في حذف حرف الجر 1/ 405، 406، 1/ 463، 2/ 314، 2/ 243، 2/ 296، 3/ 73، 3/ 235.

(123) انظر الفراء 2/ 296.

(124) انظر 2/ 296. وانظر 2/ 376، وانظر إعرابها بدلاً مما قبلها، وهي مصدر. الفراء 2/ 107، 2/ 300، 3/ 238.

أجاز أن تعرب بدلاً من الأُولى في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: 54][125].

خامساً: أجاز إضمار المصدر المؤول من «أنْ» والفعل إذا كان مسبوقاً بـ «أنْ»، وبعده «أنْ». وتدل عليه «مِنْ» الجارة. وقد نص على ذلك في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الروم: 24]. قال: (وقبل ذلك وبعده «أنْ أنْ»، وكل صواب. فمن أظهر «أنْ» فهي في موضع اسم مرفوع؛ كما قال: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾. فإذا حَذفت «أنْ» جعلتَ «مِنْ» مؤدية عن اسم متروك يكون الفعل صلة لهُ...)[126].

سادساً: أجاز أن ينصب الفعل إذا وقع خبراً لـ «إنَّ» بـ «إذاً» الناصبة، ولم يُجزه في غيرها؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم خبر «إنَّ» عليها. وجعل من هذا قول الشاعر:

لا تَـتْـرُكَـنِّـي فـيـهـمُ شـطـيـراً إنِّـي إذاً أَهْـلِـكَ أوْ أَطِـيـرا[127]

العطف على اسم «إنَّ»:

هناك قضيتان في العطف على اسم «إنَّ». الأولى تتمثل بالعطف قبل أن تستكمل الخبر. والثانية العطف بعد استكمال الخبر.

أما القضية الأولى، وهي العطف على اسم «إنَّ» قبل استكمال الخبر، فقد تعرض له الفراء. وله في هذا وجهان. وقبل أن نقف عليهما نذكّر بأن الفرّاء يرى أن النصب بـ «إنَّ» ضعيف؛ لأنها لا تنصب الخبر، ونسب هذا القول إلى

---

(125) انظر الفراء 1/ 248، ونشير إلى أنّه ذهب إلى قراءة «إنما»، وتعرب مفعولاً ثانياً للفعل. وانظر إعرابها بدلاً 1/ 336 ـ 337.

(126) الفراء 2/ 323. ونشير إلى أن الفراء كان كثيراً ما يحذف الاسم إذا ما دلت عليه «من» الجارة، نذكر منه قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ سورة النساء، الآية: 46 أي: مِن الذين هادوا مَنْ... انظر بحثنا الاسم الموصول وصلته دراسة في معاني القرآن للفراء مجلة التواصل اللساني م3ع2، والنحو الكوفي 129.

(127) انظر الفراء 2/ 338.

الكسائي أيضاً. وهذا ينعكس على الوجهين اللذين يراهما الفراء في إعراب الاسم المعطوف.

فإذا كان اسم «إنَّ» مما لا يتأثر بالإعراب ـ أي مبني ـ فالوجه عنده رفع الاسم المعطوف للضعف الذي ذكرناه في عمل «إنَّ». وهذا ما ذهب إليه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ . . .﴾ [المائدة: 69]. ونشير إلى أنه لا يمنع فيه النصب ـ كما سيأتي ـ. وإذا كان الاسم معرباً، فلا يَستجِبُّ فيه رفعَ المعطوف؛ لإمكان نصب الاسم مثل: إنَّ عبدَ اللّهِ وزيدٌ قائمانِ؛ وأنما يذهب إلى نصب «زيداً». وذكر أن الكسائي كان يُجيزه محتجاً بما أنشدوهم رفعاً ونصباً:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمدينةِ رَحْلُهُ فإني وقَيَّاراً بِهَا لَغَريبُ

«وقيارٌ». ويرى الفراء أن هذا ليس بحجة للكسائي حتى يُجيز فيه: إنَّ عبد اللّهِ وزيدٌ قائمان؛ لأن «قيارا» عُطف على الضمير، وهو مما لا تظهر عليه حركة الإعراب؛ ولذا أجاز فيه الرفع والنصب.

واستشهد الفراء على رفع المعطوف على الضمير ما أُنشد:

وإلاّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وأَنْتُم بُغاةٌ ما حَيِينَا في شِقَاقِ

ومنه قول الآخر:

يا لَيْتَنِي وأَنْتِ يا لَمِيسُ بِبَلْدٍ لَيْسَ بِهِ أَنِيسُ

ومنه قول الآخر:

يا لَيْتَنِي وَهُمَا نَخْلُو بِمَنْزِلَةٍ حتّى يَرَى بَعْضُنَا بَعْضاً ونأْتَلِفُ[128]

وأما القضية الثانية فقد نص الفراء على جواز النصب عطفاً على اسم

(128) انظر الفراء 1/ 310 ـ 311، وانظر هذه الآية في الكتاب 2/ 155 ـ 156، معاني الأخفش 178 ـ 179، القضايا النحوية 148. ونشير إلى أن الفراء ذكر أن الكسائي أجاز رفع «الصابئون» عطفاً على الضمير في «هادوا» من قوله تعالى ﴿إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ﴾ لا من اليهودية. وأشار إلى أن هذا خلاف التفسير.

«إنَّ»، والرفع على الاستئناف. قال: (والعرب تقول: إنَّ لِي عليك مالاً، وعلى أَخيكَ مالٌ كثيرٌ. فينصبون الثاني ويرفعونه)[129].

وذكر في موضع آخر جواز ذلك سواء أكان للاسم خبر مذكور كما تقدم أم لم يكن له خبر كما هو في قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: 3][130].

الفصل بين اسم «إنَّ» وصفته بالخبر:

أجاز الفراء الفصل بين اسم «إنَّ» وصفته بالخبر، وتُرفع الصفة. وقد نص عليه في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [سبأ: 48]. قال: (رفعتَ «علاَّمُ» وهو الوجه؛ لأن النعت إذا جاء بعد الخبر رفعته العرب في «إنَّ»، يقولون: إن أخاك قائمٌ الظريفُ. ولو نصبوا كان وجهاً. ومثله ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ﴾. لو قُرِىء نصباً كان صواباً إلا أنَّ القراءة الجيدة الرفع)[131].

دخول اللام على اسم «إنَّ» أو خبرها:

أجاز الفراء أن توصل اللام بـ «إنَّ» إذا وقعت في أول الكلام، كما هو في قول الشاعر:

لَهِنَّكَ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ على هَنَواتٍ كاذبٍ مَنْ يَقُولُها

وعلل هذا بأن الحروف جاز أن توصل بأولها كما جاز أن توصل من آخرها. وذكر لذلك شواهد[132].

ومن قضايا اللام أن الفراء ذهب إلى أن معمول الخبر إذا تقدم على الخبر، وقد دخلت اللام على المعمول، فإنها تدخل على الخبر أيضاً، قال: (وإذا عجَّلت العرب باللام في غير موضعها أعادوها إليه كقولك: إنَّ زيداً لإلَيْكَ

---

(129) الفراء 3/ 45.

(130) انظر الفراء 3/ 46، وانظر 2/ 355.

(131) الفراء 2/ 364.

(132) انظر الفراء 1/ 466.

لمُحْسنٌ، كان موقع اللام في المحسن. فلما أُدخلت في «إليكَ» أُعيدت في المحسن. ومثله قول الشاعر:

ولَـوْ أَنَّ قـومِـي لـمْ يكـونُـوا أَعِـزَّةً لَـبَـعْـدُ لَقَـدْ لاقيتُ لا بُدَّ مَـضـرَعـا

أدخلها في «بعد» وليس بموضعها. ومثله قول أبي الجرّاح: إني لَبِحَمْدِ لَصَالِحٌ)[133].

اجتماع لام التوكيد ولام القسم:

أجاز الفراء اجتماع لام التوكيد التي أطلق عليها اللام التي تقع في جواب «إنَّ» ويريد به خبرها، ولام القسم، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَـٰلَهُمْ﴾ [هود: 111]، فعلى قراءة تخفيف «لَمَا» اللام للتوكيد واللام الثانية في «لَيُوَفِّيَنَّهُمْ» لليمين. ومن هذا أيضاً قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ . .﴾ [النساء: 72]. و«ما» في الآيتين للناس[134].

ومن قضايا اللام أن الفراء أجاز دخولها على خبر المعطوف في المعنى على «إنَّ». ومنه ما أنشده الكسائي:

إنَّ الـخِـلافَـةَ بـعـدَهُـم لَـذَمـيـمَـةٌ وخـلائـفُ طـرف لَـمِـمَّـا أَخـقِـرُ

قال: (فجاء باللام، وهي جواب لـ «إنَّ» وقد رفع: لأن الكلام مبني على تأويل «إنَّ»)[135].

«إنَّما» و«أنَّما» و«كأنَّما»:

جاء الكلام في «إنَّما» و«أنَّما» و«كأنَّما» ولم أقف على شيء يذكر في غيرها مما جاز أن يتصل بـ «ما». والفراء أسهب القول في «إنَّما»، وينحصر ما جاء به في وجهين:

أحدهما: أنه ذهب فيه إلى أن تكون «إنَّما» حرفاً واحداً. وما بعده يُعرب

---

(133) الفراء 2/ 30.

(134) انظر الفراء 2/ 28 ـ 29.

(135) الفراء 3/ 45.

بما عليه في الجملة. وأشار في هذا إلى أنَّ «إنَّما» تفيد الحصر. والآخر أنه ذهب فيه إلى أن «إنَّما» مركبة من «إنَّ» و«ما» التي بمعنى «الذي»؛ وبذا فإنها توصل بما يوصل به «الذي». وذكر في هذا أن «ما» جاز أن تكون للعاقل. هذا وإنه أشار في بعض المواضع إلى أنها لا تكون إلا حرفاً؛ لأن «ما» لا تصلح أن تُعرب اسماً موصولاً[136].

أما «أنَّما» المفتوحة الهمزة، فقد ذهب الفراء إلى أنها في قوله تعالى: ﴿إِن يُوحَىٰٓ إِلَيَّ إِلَّآ أَنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [ص: 70] في موضع رفع، وأنزلها منزلة المصدر. وتقديره لها: ما يوحى إليَّ إلاَّ الإنذارِ، كما أجاز أن تكون في موضع نصب على نزع الخافض[137].

وأرى أن الذي أذهب الفراء إلى هذا الإعراب هو أن ما بعد «أنَّما» لا يصلح أن يكون صلة لـ «ما». ولو جاز ذلك كما لو قلنا: علمتُ أنَّما عندك مالٌ؛ لجاز أن تكون «أنَّما» مركبة من «أنَّ» المفتوحة الهمزة، و«ما» التي هي اسم موصول.

أما «كأنَّما» فالفراء لم يتعرض إلى تركيبها، وإنما انصرف إلى ما تفيده من معنى. فقد أجاز أن تفيد معنى الجواب كما أجاز أن تفيد النفي. ذهب إلى ذلك فيما جاء به في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ . . .﴾ [الحج: 31]. قال: (. . . والعرب قد تُجيب بـ «كأنَّما». . وإنْ شئتَ جعلت في «كأنَّما» تأويل جحد؛ كأنك قلتَ: كأنك عربي فَتُكرمَ، والتأويل: لستَ بعربي فتُكرمَ)[138].

المبحث الخامس

«لا» النافية للجنس

قدمنا في «لا» المشبهة بـ «ليس» أن الفراء لم يفرق بينها وبين العاطفة،

---

(136) انظر 1/ 100 ـ 101، 2/ 377، وانظر 2/ 187، 2/ 315. وانظر إعراب القرآن للنحاس 2/ 804.

(137) انظر الفراء 2/ 412.

(138) الفراء 2/ 225.

والداخلة على الفعل، أما «لا» النافية للجنس فقد نص على أن الاسم بعدها للتبرئة[139].

عمل «لا» النافية للجنس:

اصطلح الفراء على الاسم الواقع بعد «لا» بالتبرئة من دون أن يذكر في «لا» شيئاً، وأجاز فيه البناء على الفتح والرفع، ولم يشر في المرفوع بعدها إلى أنها مشبهة بـ «ليس»، قال: (فلأن التبرئة فيها وجهان: الرفع بالنون، والنصب بحذف النون. . . ؛ لأن العرب إذا بدأَتْ بالتبرئة فنصبوها لم تنصب بنون)[140].

ويظهر من كلام الفراء أنه لم يفرق بين «لا» المشبهة بـ «ليس» وبين «لا» النافية للجنس إذا ما اتصلت بالاسم النكرة. وفي غير ذلك كان يشبهها بـ «ليس» كما تقدم في «لا» المشبهة بـ «ليس».

العطف على اسم «لا»:

إنّ ما قدمناه من أنَّ الفراء لم يفرق بين «لا» المشبهة بـ «ليس» وبين «لا» النافية للجنس يتضح أكثر من خلال العطف على اسمها، فقد أجاز الفراء في قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: 197]. فالقراء على بناء ذلك كله على الفتح إلا مجاهداً، فإنه رَفَعَ «الرفث والفسوق» وبنى «الجدال» على الفتح. وفي اسم «لا» وفي العطف عليه أجاز الفراء ما يأتي:

أولاً: أجاز البناء على الفتح في كل ما عُطف إتباعاً للأول على أنَّ «لا» التي تلي الأُولى بحكم الابتداء بها، كالأُولى.

ثانياً: أجاز النصب في المعطوف على أن «لا» معلقة بحكم الصلة، فيجوز ذكرها وحذفها، ومن الأَول قول الشاعر:

رأَتْ إِبِلِي بِرَمْلِ جَدُودَ أَنْ لا مقيلَ لَها وَلاَ شِرْباً نَقُوعا

---

(139) انظر الفراء 1/ 440.

(140) الفراء 1/ 120. وأشير إلى أنني لم أقف على تعليل للفراء في علة البناء على الفتح مثل ما نُسب إلى الكسائي، انظر إعراب القرآن للنحاس 1/ 128.

ومن الثاني قول الشاعر:

فَـلا أبَ وابـنـاً مـثـلُ مـروانَ وابـنِـهِ إذا هـو بـالـمَـجْـد ارتَـدَى وتـأَزَّرا

وأنزل هذا منزلة المعطوف على المنادى المبني، إذْ جاز أن يقال: يا عمرو والصَّلتَ أقبِلا؛ لأنه ليس بنية تكرار حرف النداء «يا».

ثالثاً: أجاز رفع بعض، وبناء بعض من دون أن يشير إلى وجه الرفع، وذكر من الأَول قول الشاعر:

فَـلاَ لَـغْـوٌ ولا تَـأْثِـيـمَ فـيـهـا وَمـا فـاهُـوا بـهِ لَـهُـمُ مُـقـيـم

ومن الثاني قول الشاعر:

ذاكم ـ وَجَدُكم ـ الصَّغَارُ بِعينِهِ لا أُمَّ لي إنْ كانَ ذاكَ ولا أبُ[141].

والقول فيما تقدم يظهر أن الفراء أجاز البناء والرفع في اسم «لا» إذا وقعت «لا» في ابتداء الكلام من دون أن يفرق بينهما، وأجاز في المعطوف البناء على الفتح والرفع والنصب، وعلل النصب بأن «لا» بحكم الصلة فهي معلقة. جاز ذكرها وحذفها.

ويستفاد من قوله في جواز النصب في المعطوف أن «لا» لها أَثر على البناء والرفع، وهو لم يصرح بأن البناء واقع بها، ويظهر أن دلالتها تحكم البناء والنصب. ولا فرق عنده بين البناء والرفع.

تقديم الخبر على الاسم في «لا» النافية للجنس:

لم يمنع الفراء أن يفصل بين «لا» النافية للجنس واسمها بالجار والمجرور، وحكم عليه بالرفع لا غير، جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: 47]، قال: (لو قلت: لا غولَ فيها كان رفعاً ونصباً. فإذا حُلْتَ بين «لا» وبين الغول بلام أو بغيرها من الصفات لم يكن إلا الرفع)[142].

---

(141) انظر الفراء 1/ 120 ـ 121، وانظر العطف على اسم «لا» الكتاب 2/ 292، المقتضب 4/ 372.

(142) الفراء 2/ 385.

المبحث السادس

ظنَّ وأَخواتها

قدمنا في المبحث الأَول من خلال الكلام في «كان وأخواتها» أن «ظنَّ وأخواتها» من النواقص عند الفراء، وهي من النواصب حيث قال: (. . . كما تنصب «كان وأظنُّ»؛ لأنهنَّ نواقص في المعنى، وإنْ ظننتَ أنهنَّ تامات)[143]. والفرق واضح بين «كان» وبين «ظنَّ» في أن الأُولى يُرفع الاسم بعدها ويُنصب الخبر، والثانية ينصب الاسمان، والفراء لم يفرق بينهما في كلامه في كونهما نواقص. وأشار في موضع آخر إلى أن هذه الأفعال تريد اسماً وخبراً[144].

الفرق بين الفعل التام والفعل الناقص:

فرق الفراء بين الفعل التام والفعل الناقص بأن الأَول لا يتصل به الضمير المختص بالنصب والجر إذا كان عائداً على الفاعل، فلا يقال: قتلتَكَ، ولا أحسنْتَ إليك، وإنما يقولون: قتلتَ نفسَكَ، وأحسنتَ إلى نفسِكَ، وهذا جائز في الأفعال الناقصة، قال: (فإذا كان الفعل ناقصاً ـ مثل حسبتُ وظننْتُ ـ قالوا: أظنني خارجاً، وأحسبني خارجاً، ومتى تراكَ خارجاً، ولم يقولوا: متى ترى نفسكَ، ولا متى تظنُّ نفسكَ)[145]

ويريد بهذا أنها تدخل على المبتدأ والخبر. كما أنه نص على أن الأفعال التامة لا تُلغى، وجاز في الأفعال الناقصة. فقد أجاز أن يقال فيما تقدم من أمثلة: أنا أَظنُّ خارجٌ، والمبتدأ مرفوع بخبره[146].

وقد أجاز أن يتصل الضمير في الفعل التام في الشعر، وهو من قول العرب، وذكر منه قول الشاعر:

لَقَدْ كانَ لِي في ضَرَّتَينِ عَدِمْتُني وما كُنْتُ أَلْقَى مِنْ رزِينَة أَبْرَحُ

---

(143) الفراء 1/ 281، وانظر أيضاً 1/ 45، 1/ 281، 1/ 334.

(144) الفراء 3/ 278.

(145) الفراء 1/ 334، وانظر أيضاً 3/ 278.

(146) انظر الفراء 1/ 334.

قال: (والعرب يقولون: عدمتُني، ووجدتُني، وفقدتُني وليس بوجه الكلام)[147].

دلالة هذه الأفعال:

ليس هناك نص طرح فيه الفراء دلالة هذه الأفعال، وإنما استفدنا دلالة بعضها من خلال ما وقفنا عليه في بعض النصوص القرآنية. فالنص المتقدم قد تضمن ثلاثة أفعال ناقصة هي «ظنَّ وحَسِبَ وتركَ» و«ذكر» «زعم»[148]. وذكر «أنبأ»، وأجاز أن تنصب مفعولين وثلاثة مفاعيل[149]. وذكر نصب الاسمين. وهما نكرتان بـ «اتَّخَذَ»، ولم يشر إلى دلالته[150]. كما نصب اسمين بـ «جعل»[151]. ولم يتطرق إلى الأفعال كلها.

وقد جاء الكلام في «ظنَّ»، فقد نص على أنها من أفعال القلوب، وتفيد اليقين في قوله: ﴿وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ﴾ [ص: 24]، قال: (أي: عَلِمَ، وكل «ظنَّ» أدخلته على خبر فجائز أن تجعله عِلْماً؛ إلا أنه عِلم ما لا يُعاين)[152] كما أجاز أن تفيد اليقين أو الشك في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن تَقُولَ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [الجن: 5][153]. وقال في «حَسِبَ»: (... لأنه لو نصب لكان على: «ولكن أحسبهم أحياءً» فطرحُ الشّكِ من هذا الموضوع أجود[154]. وقال في «زَعَم»: (والزّعْمُ والظنُّ في المعنى واحد، وقد يختلفان)[155]. وهذا يُظهر أن ما يفيد الرجحان لا يطَّرِدُ فيه معنى اليقين، فقد جاز ذلك في «ظنَّ»، ولم يجز في «زَعَم».

---

(147) انظر الفراء 1/ 314.

(148) انظر الفراء 3/ 16.

(149) انظر الفراء 1/ 314

(150) انظر الفراء 1/ 340.

(151) انظر الفراء 1/ 348، وانظر أيضاً 1/ 351.

(152) الفراء 2/ 404، وانظر أيضاً 2/ 147.

(153) انظر الفراء 3/ 193.

(154) الفراء 1/ 171.

(155) الفراء 3/ 16.

ونشير إلى أنه ضَمَّنَ الفعل «خشِي» معنى العلم، و«خاف» معنى العلم والظنِّ[156].

والقضايا التي جاءت في «ظنَّ وأخواتها» ليست بالكثيرة، وإنما بعضها في دخول حرف الجر على المفعول الثاني، وبعضها في تعليق هذه الأفعال إلى غيرها من القضايا التي سنقف عليها.

زيادة حرف الجر على المفعول الثاني:

أجاز الفراء زيادة الباء على المفعول الثاني أو ما أصله مفعول ثانٍ، وهي في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَىٰ﴾ [الأحقاف: 33]، قال في الباء في «بقادر»: (والعرب تدخلها مع الجحود إذا كانت رافعة لما قبلها، ويدخلونها إذا وقع عليها فعل يحتاج إلى اسمين مثل قولك: ما أظنُّكَ بقائم، وما أظنُّ أنَّكَ بقائم... فإذا خلَّفْتَ الباء نصبت الذي فيه بما يعمل فيه من الفعل، ولو ألقيتَ الباءَ من «قادر» في هذا الموضع رفعه؛ لأنه خبر لـ «أنَّ»، قال: وأنشدني بعضهم:

فـمَـا رَجَـعَـتْ بـخـائـبـةٍ ركـابٌ حكيمُ بن المُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا)[157]

فكلام الفراء يشير إلى أن الباء جاز أن تزاد إذا كانت مسبوقة بنفي أو شبهه في مفعول الفعل المتعدي إلى واحد كما هو: في: «فما رَجَعَتْ بِخائِبةٍ» أو في المفعول الثاني إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين، كما في: ما أَظنُّكَ بقائم، أو ما أصله مفعول كما هو في: ما أَظنُّ أنَّكَ بِقائم، وجاز حذفها، وينصب المفعول بالفعل لا بحذف الباء، ونشير إلى أن الاسم المجرور ينصب إذا لم يكن خبراً لـ «أنَّ»، أما إذا كان خبراً لها، فلا ريبَ من أنه مرفوع. ونُذَكِّر أن هذا يختلف عن قولهم: ما أخوك بقائم، فإن حُذفت الباء فالاسم ينصب على نزع الخافض، بمعنى أنها ليست بزائدةٍ. وقد تقدم الكلام في هذا «في «ما» المشبهة بـ «ليس».

---

(156) انظر الفراء 1/ 265، وانظر أيضاً 2/ 157.

(157) الفراء 3/ 56.

وبذا يكون زيادة الباء مقصورة على مفعول «ظنَّ» وخبر «أنَّ»، وتقدم جواز ذلك في خبر «كان».

ونشير إلى أن الزيادة حاصلة في خبر «أنَّ»، ولا يصح ذلك في خبر «إنَّ»؛ لأن «إنَّ» مما يُبتدأُ بها الكلام، وتفيد التوكيد، ولا تكون منفيةً. والباء تزاد في النفي وشبهه، ونشير إلى أنه جاز أن تزاد الباء الداخلة على «أنَّ» نفسها كما هو في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: 14].

تعليق هذه الأفعال:

لقد أجاز الفراء أن يعمل الفعل في اسم الاستفهام، كما أجاز أن يعلق، ويعمل في اسم الاستفهام ما بعده، وقد ذهب إلى ذلك في أكثر من آية. منها قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ . . .﴾ [يس: 31]، فقد أجاز أن تعرب «كم» في محل نصب بـ «يروا»، ولم ينص على أنها استفهامية، كما أجاز أن يكون العامل فيها «أهلكنا». ويكون «يروا» معلقاً عن العمل، قال: (وإذا كان قبل «مَنْ وكم» رأيتَ، وما اشتُقَّ منها، أو العِلْمُ وما اشتق منه، وما أشبه معناهما، جاز أن تُوقِع ما بعد «كم وأيّ ومَنْ» وأشباهها عليها، كما قال الله: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ ألا أترى أنك قد أبطلت العلم عن وقوعه على «أيّ»، ورفعتَ «أيًّا» بـ «أحصى». فكذلك تنصبُها بفعل لو وقع عليها)[158]. ونُذَكِّرُ أنه أشار في موضع آخر إلى أنه إذا كان بعد «مَنْ وأيّ» رافع فإنهما في محل رفع به[159]، على أن الفعل يفيد العلم والنظر والدراية[160]. ونشير إلى أن الفراء أنزل العلم والظن منزلة اليمين[161].

وقد يُعلق الفعل عن العمل في غير ما تقدم، وجاز إعماله، وذلك إذا تقدم الجار والمجرور على الاسم المنصوب في نحو: رأيتُ لأخيك مالاً، ولأخيك

---

(158) الفراء 2/ 376.

(159) انظر الفراء 2/ 197.

(160) انظر الفراء 1/ 352، وانظر في تعليق الفعل المصدر نفسه 1/ 142، 1/ 355.

(161) انظر الفراء 2/ 207، وانظر بحثنا أساليب القسم عند الفراء مجلة كلية الدعوة ع10، النحو الكوفي 101.

مالٌ، وفي الرفع نص الفراء على أن الفعل غير عامل[162]. ونشير إلى أنه ذهب إلى هذا المعنى في «كان» أيضاً.

ومن قضايا تعليق الفعل أن الفراء أجاز أن يكون الفعل المعلق مضمراً، وليس من هذا الباب. وقد أشار إلى ذلك من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: 2]، قال: (لم يُوقع البلوى على «أيّ»؛ لأن فيما بين «أيّ» وبين البلوى إضمار فعل، كما تقول: في الكلام: بلوتكم لأنظر أيُكم أطوع، فكذلك، فأَعْمِل فيما تراه قبل «أيّ» مما يحسن فيه إضمار النظر في قولك: اعلم أيُّهم ذهب وشبهه...، وقد يصلح مكان النظر القول في قولك: اعلم أيُّهم ذهبَ؛ لأنه يأتيهم فيقول: أيكم ذهب؟ فهذا شأن هذا الباب)[163]. فواضح من النص أن ما أضمره الفراء هو النظر أو القول أو ما يفيد هذا المعنى. ويريد بهذا أن المعرفة تتحقق بالنظر أو ما يفيد معناه.

ونشير إلى أن الفراء فسر حديث النبي محمد ﷺ: أُمِرتُ بالسِّواك حتى خِفتُ لَأَدْرَدَن بأنه كقولك: حتى ظننتُ لَأَدْرَدَن، ونستفيد من هذا أنَّ اللام قد علقت الفعل عن العمل[164].

لا تعمل هذه الأفعال مضمرة:

ذكر الفراء أن هذه الأفعال لا تعمل مضمرة رداً على بعض النحاة فيما ذهب إليه في تفسير (وَيْكَأَنَّهُ). قال: (وقد يذهب بعض النحويين إلى أنهما كلمتان، يريد: وَيْكَ أَنَّهُ، أراد ويلكَ، فحذف اللام، وجعل «أنَّ» مفتوحة بفعل مضمرٍ، كأنه قال: ويلك أعلمُ أنه وراء البيتِ، فأَضمر «أعلم». ولم نجد العرب تُعمل «الظنَّ» والعلم بإضمار مضمرٍ، في «أنَّ». وذلك أنه يبطل إذا كان بين الكلمتين أو آخر الكلمة فلما أضمره جرى مجرى الترك؛ ألا ترى أنه لا يجوز

(162) انظر الفراء 1/ 196.

(163) الفراء 3/ 169. وانظر أيضاً 2/ 135.

(164) الفراء 1/ 266.

في الابتداء أن تقول: يا هذا أنكَ قائمٌ، ولا يا هذا أنْ قُمْتَ. تريد: علِمتُ أو أعلم أو ظننتُ أو أظنُّ)[165].

ونشير هنا إلى أنه أجاز إضمار الفعل «جعل»، ولم يفسر معناه، ومن خلال ما تقدم لا نظنُّ أنه يريد به من باب «ظنَّ»، وإنما أراد به معنى آخر. جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ . . . بِيضٌ﴾ [فاطر: 27]. قال: (ولو نصبتها على إضمار «جعلنا لكم» «وَمِنَ الجِبَالِ جُدَداً بِيْضاً»، كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ أضمر لها «جعل» إذا نصبتَ)[166].

إلغاء هذه الأفعال:

نص الفراء على إلغاء هذه الأفعال إذا توسطت الجملة الاسمية، وقد تقدم الكلام في هذا من خلال التفريق بين الفعل التام والفعل الناقص في أول هذا المبحث. كما أنه نص على ذلك إذا تأخرت. قال: (. . . وذلك أنه يبطل إذا كان بين الكلمتين أو آخر الكلمة)[167]. وقال أيضاً: (فيُعمِلون «الظنَّ» إذا بدأُوا به، وإذا وقع بين الاسم وخبره أبطلوه، وإذا تأخر بعد الاسم أبطلوه)[168]. ونشير هنا إلى أن الفراء قد نص في موضع آخر على أنه قليل تعطل «ظنَّ»[169]، وهذا يرد على ما نسب إلى الكوفيين من أنهم أجازوا إبطال هذه الأفعال إذا وقعت في أول الكلام.

قضايا في «ظنَّ»:

أولاً: أجاز الفراء أن يقع «ظنَّ» على جملة فعلية في نحو: أظنُّ أقومُ إذا تضمن «أنْ» قياساً على قولهم: عسى الغُوَيرُ أَبْؤُساً؛ لأنه يتضمن معنى «أنْ»،

---

(165) الفراء 2/ 312.

(166) الفراء 1/ 384.

(167) الفراء 2/ 312.

(168) الفراء 2/ 338.

(169) انظر الفراء 2/ 259، وانظر إلغاءها في الكتاب 1/ 119، 1/ 236، والمقتضب 2/ 10، وشرح الكافية 4/ 154.

ويكون المعنى: أظنُّ أنْ أقومَ، ـ والمصدر المؤول يسد مسد مفعول «ظنَّ» ـ، وأجازه في نحو: أظنُّ يقوم زيدٌ، إذا أراد به نفسَه. وعلى هذا وجَّه قراءة حمزة لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَبَقُوٓا۟ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ [الأنفال: 59]، بالياء بأن «سبقوا في محل نصب، وتقديرها عنده: لا يحسبنَّ الذين كفروا سابقين، ويريدون بهذا أنفسهم. وأجاز ذلك؛ لأنها في قراءة عبد الله بن مسعود «أنهم سبقوا»[170]. فيكون «الذين» مفعولاً أولَ، و«سبقوا» مفعولاً ثانياً، وفاعل «يحسب» مستتر، يفسره الذين كفروا. والذي منع إعراب «إنهم...» مفعولاً ثانياً هو كسر همزة «إنَّ».

وهذا يختلف عمّا جاء به قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ...﴾ [النور: 57]، فقد قرأها حمزة بالياء أيضاً. ولمَّا كان المعنى يتم بـ «في الأرض» أعرب الفراء «معجزين» بمنزلة المفعول الأول، و«في الأرض» بمنزلة المفعول الثاني[171].

ثانياً: حذف أحد المفعولين. ذكر الفراء حذف المفعول الأول في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [آل عمران: 180]، والتقدير: البخلَ هو خيراً لهم[172]. وأجاز حذف المفعول الثاني في غير «ظنَّ»[173].

ثالثاً: أجاز الفراء في المفعول الثاني لـ «ظنَّ» النصب على المفعولية والرفع على الابتداء إذا كان الفعل واقعاً على اسم يدل على أكثر من واحد ـ والمفعول الثاني يفيد التفريع ـ كما هو في نحو: أظنُّ القومَ قياماً وقعوداً، فقد أجاز أن يقال: أظنُّ القوم قيامٌ وقعودٌ[174].

رابعاً: لا يجوز أن يكون ما اتصلت به «كان وأخواتها» ولا «ظنَّ وأخواتها»

---

(170) انظر الفراء 1/ 416.

(171) انظر الفراء 2/ 259.

(172) انظر الفراء 1/ 248.

(173) انظر الفراء 2/ 133.

(174) انظر الفراء 1/ 193.

الأداة «إمَّا أنْ» وقد تقدم الكلام في هذا في القضية السادسة في «كان وأخواتها».

خامساً: جواز أن يُكتفى باسم الإشارة مما تفتقر إليه «ظنَّ وأخواتها»، وقد تقدم الكلام في هذا في القضية الثالثة في «كان وأخواتها».

وآخر ما يمكن أن يشار إليه في هذا البحث، هو قضية ضمير الفصل، وأُشير إلى أننا عالجناه في بحث تحت عنوان «ضمير الفصل بين البصريين والكوفيين». وما يجدر الإشارة إليه هو أن الفراء أجاز أن يفصل هذا الضمير بين النكرتين، وقد فاتنا هذا في عدم تناوله في البحث المذكور. فوقعنا في سهو بأن الفراء لا يُجيز ذلك. والصواب هو جوازه[175].

المصادر والمراجع

- الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، د كاظم إبراهيم كاظم، عالم الكتب، بيروت ـ 1998.
- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، ط1، بغداد ـ 1980،
- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان ط1، بيروت ـ 1996.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط3 مصر ـ 1995.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، الناشر مكتبة الإيمان، السعودية.
- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، ط2، بيروت ـ 1952.
- الجامع لإحكام القرآن للقرطبي، صححه أحمد عبد العليم البردوني، ط2 بيروت 1952.
- الجنى الداني للمرادي، تحقيق طه محسن، بغداد ـ 1976.

(175) انظر الفراء 2/ 113، وانظر بحثنا ضمير الفصل بين البصريين والكوفيين، مجلة التواصل اللساني م3، ع4، والنحو الكوفي 197.

- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تصحيح يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس ط2 بنغازي ـ 1996.
- شرح المفصل لابن يعيش، مكتبة المثنى، القاهرة.
- القضايا النحوية في تفسير القرطبي كاظم إبراهيم كاظم، رسالة دكتوراه كلية الآداب جامعة القاهرة ـ 1982.
- اللامات للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دمشق ـ 1969.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ـ 1968.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، للأصبهاني الباقولي، تحقيق د. محمد أحمد الدَّالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ـ 1995.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق فائز محمد الحمد ط2، الكويت ـ 1981.
- معاني القرآن للفراء تحقيق محمد علي النجار وآخرين، القاهرة ـ 1972.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، ط6، تحقيق مازن المبارك وآخرين ط5، بيروت ـ 1973.
- المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق عبد الخالق عظيمة، القاهرة ـ 1386 ـ 1388.
- النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء، د. كاظم إبراهيم كاظم، عالم الكتب، بيروت ـ 1998.

الدوريات

- مجلة التواصل اللساني، نصف سنوية، تصدر في المغرب، م3، ع4، سنة ـ 1991، م4، سنة ـ 1992.
- مجلة كلية التربية، جامعة الفاتح، طرابلس، ع21، سنة ـ 1996.
- مجلة كلية الدعوة الإسلامية ع10 سنة ـ 1993، ع12 ـ 1995، ع14 سنة 1997، ع15 سنة 1998.